الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الخمسون

الجلسة العامة ١١
الخميس، ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال ..... (البرتغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم الأول هو وزير الشؤون الخارجية لسلوفاكيا، سعادة السيد يوراي شينك، وأعطيه الكلمة.

السيد شينك (سلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم سيدي الرئيس، ما من شك في أنه شرف عظيم أن تترأسوا الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذه السنة الهامة جدا. أرجوكم أن تقبلوا تهانئي الخالصة بمناسبة انتخابكم، وأطيب تمنياتي بعمل ناجح في هذه الدورة الخمسين للجمعية العامة.

وأود أيضا أن أشكر سلفكم، سعادة السيد أمارا إيسي، على إسهامه الكبير في النتائج الإيجابية التي تحققت في دورة العام الماضي.

وبحلول نهاية عام ١٩٩٥ ستكون الجمهورية السلوفاكية قد أكملت عامها الثالث من وجودها السيادي. وصحيح أن بلدي حديث العهد نسبيا في المجتمع الدولي، ولكنه أكد، في غضون السنوات الثلاث الماضية، أن أنشطته على الساحة الدولية تنطلق من احترام القانون الدولي ومبادئ التعايش الديمقراطي بين الأمم.

إن العامل الأساسي لسياسة سلوفاكيا الخارجية هو إدماجها في المجال الجغرافي - السياسي والاقتصادي الذي لا نرتبط فيه فحسب بأواصر تاريخية عديدة بل أيضا - وهو الأهم في رأيي - نتشاطر فيه نفس التسلسل الهرمي للقيم الحضارية الحديثة.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو تصويت بنداء الأسماء، يُرجى الرجوع الى مرفق المحضر.

95-86134
9586134

والى جانب سائر بلدان أوروبا الوسطى، حققت سلوفاكيا تقدما ملحوظا في تحويل نظامها الاقتصادي والسياسي، وفي عملية التحول الديمقراطي أيضا. ونشعر بقربنا السياسي والاقتصادي الى الغرب، ونعي الفرصة التاريخية الفريدة المتاحة لنا للإنضمام الى اتحاد البلدان الأوروبية الديمقراطية الزاهر.

وسلوفاكيا، بوصفها دولة ديمقراطية بمعنى الكلمة، هي جزء لا يتجزأ من ساحة أوروبا الوسطى التي لا شك في أنها عامل هام للاستقرار السياسي والعسكري في أوروبا. ونحن نريد أن نسهم في بناء هذا الاستقرار بالإبقاء على علاقات حسن جوار تستند الى مجموعة من المعاهدات السليمة قانونا، وتعاون مفيد للجميع. ومنطلقنا هو أن هذا التعاون شرط أساسي مسبق لتحقيق الاستقرار والرخاء لجميع بلدان منطقتنا.

ونرى أن العلاقات الطيبة مع دول مجموعة السبع ورابطة الدول المستقلة وكل البلدان الديمقراطية تكتسب أيضا أهمية قصوى. كما نود أن نستفيد استفادة كاملة من الفرصة المتاحة للتعاون مع منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي تنمو بسرعة دينامية، ومع بلدان امريكا اللاتينية وكذلك بلدان الشرق الأدنى والأوسط.

وتشارك الجمهورية السلوفاكية في صون السلم والأمن الدوليين في إطار أنشطة الأمم المتحدة. وأولويتنا في هذه المرحلة هي العضوية الكاملة في مؤتمر نزع السلاح. ولا يفوتني، في هذا الصدد، أن أذكر أن عضويتنا في مؤتمر نزع السلاح، بعد عضويتنا في الاتحاد التشيكوسلوفاكي السابق الذي كان يعمل في تلك الهيئة منذ البداية، ما زالت هي المسألة الوحيدة التي لم تحسم بعد. أما في جميع الهيئات الأخرى فإن المقعد الذي كانت تشيكوسلوفاكيا السابقة تشغله تم تخصيصه إما للجمهورية التشيكية أو لسلوفاكيا، سواء بالانتخاب أو التعيين، على أساس قواعد تلك الهيئات، بعد أن اتفقت الدولتان الخليفتان على عدم التنافس فيما بينهما للحصول على المقاعد التي شغرت، بانحلال الاتحاد، في منظومة الأمم المتحدة. ووفقا لهذا الاتفاق، وبتأييد المجموعة الإقليمية لأوروبا الشرقية، قدمت سلوفاكيا ترشيحها لشغل المقعد الذي أخلاه الاتحاد التشيكوسلوفاكي السابق - وسلوفاكيا إحدى الدول التي خلفته - في مؤتمر نزع السلاح. وبعبارة أخرى أقول إننا كنا، وما زلنا، مهتمين اهتماما جادا بملء الفراغ الذي نشأ في عضوية ذلك المؤتمر. ونرى أنه لا مبرر للربط بين مسألة ملء الشاغر في عضوية المؤتمر، والمسألة الأوسع، مسألة زيادة عدد أعضائه، التي ما زالت قيد المناقشة منذ سنوات طويلة. ونتوقع من الدول الأعضاء في المؤتمر أن تتفهم هذه الحالة، وأن تؤيد سلوفاكيا في سعيها المشروع الى مواصلة الأنشطة السابقة التي كانت الدبلوماسية التشيكوسلوفاكية تباشرها في مؤتمر نزع السلاح.

وتمثل نتائج المؤتمر الاستعراضي الخامس لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دفعة هامة لأنشطة مؤتمر نزع السلاح المقبلة. وتمديد المعاهدة الى أجل غير مسمى كان أهم نتيجة حققها مؤتمر الاستعراض، لأننا نعتبره شرطا أساسيا لزيادة تطوير التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وللقضاء التام على الأسلحة النووية. لقد أدت معاهدة عدم الانتشار دورا إيجابيا في تاريخ البشرية الحديث. ولكونها المعاهدة الوحيدة ذات الطابع العالمي، فقد تمكنت من تقليل خطر اتساع نطاق مجموعة الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وتؤكد سلوفاكيا تأكيدا خاصا على الإعداد لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦، وتؤيد الشروع فورا في مفاوضات تستهدف وضع النص المتعلق بمعاهدة وقف انتاج المواد الانشطارية، لأن من شأن ذلك أن يؤدي الى تعزيز التقدم في بناء هيكل أمني جديد، وأن يصبح معلما هاما على الطريق المؤدي الى عهد لا تقوم فيه حاجة الى الأسلحة النووية.

وسلوفاكيا، بوصفها من الدول الموقعة على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، تعلق أهمية كبرى على تلك الاتفاقية التي حظرت فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل. ويسرني أن أبلغ الجمعية العامة بأن البرلمان السلوفاكي اعتمد هذه الاتفاقية قبل ثلاثة أسابيع، وأننا سنقدم وثائق التصديق عما قريب الى الأمين العام.

وفيما يتعلق بالمؤتمر الاستعراضي المقبل الذي ستعقده الدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد

استخدام أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، فإن بلدي على استعداد لدعم مسار العمل الناجح، واعتماد نص البروتوكول الرابع الذي سيمكننا من أن ننفذ الاتفاقية تنفيذا فعالا. ولقد كانت سلوفاكيا ضمن البلدان الأولى التي فرضت حظرا على تصدير الألغام البرية الضارة للأفراد. كما أننا نقدر كل التقدير نتائج الاجتماع الدولي المعني ببرامج الأمم المتحدة لإزالة الألغام، الذي عقد تحت رعاية الأمين العام. وقد أكد هذا المحفل على ضرورة اتباع نهج أكثر نشاطا لتخفيف الآثار السلبية الناجمة عن استخدام هذه الأسلحة اللاإنسانية التي ابتلي بها السكان المدنيون خاصة، بمن في ذلك الأطفال الأبرياء.

أما الصراع على أرض يوغوسلافيا السابقة فقد كان امتحانا شديدا للمجتمع الدولي قاطبة، ولمنظمة الأمم المتحدة ذاتها بوجه خاص. ودرجة نجاحنا في هذا الامتحان سيكون لها تأثير على العلاقات في الساحة السياسية الدولية خلال العقود القليلة المقبلة. وترى سلوفاكيا أن محادثات السلام هي السبيل الوحيد المفضي الى حل مستقر وعادل. فقد اتضح أن الأعمال العسكرية لا تأتي إلا بنتائج عكسية، وليس لها إلا طابع مؤقت.

وليس بوسعها التغلب على العداء فيما بين الأطراف المتحاربة. ويرمي جهدنا الى إيجاد حلول مقبولة عموما توافق عليها جميع الأطراف على طاولة المفاوضات. ويمكن اعتبار تساوي مركزها أحد الشروط المسبقة اللازمة لمعالجة هذه الأزمة. وبالتالي، نحن نؤيد خطة فريق الاتصال ونعتبرها منطلقا سليما للمفاوضات المباشرة فيما بين أطراف النزاع.

وبغية تحقيق الاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ينبغي إيجاد حل عادل ودائم لمشكلة قبرص. وفي هذا السياق، تؤيد بلادي الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، وتعرب بشكل خاص عن عظيم تقديرها للمساهمة التي قدمها الأمين العام في تأكيد السلامة الإقليمية لقبرص وسيادتها. ونرى أن من الضروري مواصلة المفاوضات بين الطائفتين من أجل إعادة توحيد الجزيرة. وإذا أريد لهذه العملية أن تكلل بالنجاح فلا بد أن تراعى فيها الاختلافات الفردية المحددة القائمة بين السكان. وسلوفاكيا على استعداد لمواصلة بذل مساعيها الحميدة الرامية الى تيسير الاجتماعات فيما بين الممثلين السياسيين للطائفتين.

ونظرا لكثرة الصراعات الدائرة في جميع أنحاء العالم، فإن بلدي يرحب بأي تقدم من شأنه أن يعزز السلم والأمن الدوليين. وعلى سبيل المثال لا الحصر، أحرز في مسيرة السلام في الشرق الأوسط تقدم ملحوظ يتجه صوب التسوية النهائية للصراع العربي - الاسرائيلي الذي طال أمده. وإن الاتفاقات التي أبرمت بين دولة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية تثبت صحة ووجاهة محادثات السلام والجهود التي يبذلها الطرفان والمجتمع الدولي. وهي جهود ترتكز على الاقتناع بإمكانية قيام تعايش سلمي فيما بين الطرفين.

لقد أصبحت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من المسائل التي تستأثر بأكبر جانب من المناقشة والبحث. وتعتبر سلوفاكيا عمليات حفظ السلام أداة هامة يمكن للمجتمع الدولي أن يصون بها السلم والأمن في العالم. ومن جهة أخرى، ندرك أن الحالة الراهنة ليست مثالية. ومن ثم، نحن نؤيد عملية إعادة هيكلة عمليات حفظ السلام، بما يزيد من فعاليتها ويمكنها من الاستجابة السريعة. وهذا يقتضي أن تكون ولاية بعثات حفظ السلام واضحة لا لبس فيها وواقعية - أي قابلة للتطبيق. وفي هذا السياق، نحن نرحب بملحق خطة للسلام باعتباره جهدا يعزز عنصر توقي نشوب الصراعات. وما برحنا نتابع المناقشات الجارية حول هذه القضايا بحرص بالغ ونحن نشاطر الآراء التي مؤداها أن حفظ السلام، لا إنفاذ السلام هو في هذه المرحلة الحل الواقعي الذي يراعي مدى تعقد معظم الصراعات ومدى ما يستطيع المجتمع الدولي أن يؤازره.

وقد جرى التعبير عن موقف سلوفاكيا في أنواع الوحدات والخدمات التي قدمتها لعلميات حفظ السلام. ويوجد لنا حاليا ٦٠٠ مهندس في يوغوسلافيا السابقة وخمسة مراقبين عسكريين في بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا. وقد منح قائد قوة الأمم المتحدة للحماية كتيبة المهندسين السلوفاكية شهادة تقدير في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ اعترافا بمهاراتها المهنية وجودة العمل الذي أنجزته.

ولبلوغ الأهداف التي حددتها الأمم المتحدة، من الضروري أن يجري السعي الى تحقيقها في بيئة ديمقراطيـــة، وخاصـــة فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان. وقد خلفت جمهورية سلوفاكيا الاتحاد التشيكي - السلوفاكي في جميع التزاماته الدولية. وهـــذا يعني في مجال حقوق الإنسان أن سلوفاكيا طرف في جميع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. كما أدى هذا النهج الإيجابي الى اعتماد مجموعة من الوثائق في مجالس التشريع الوطني والسياسة الخارجية.

وأود أن أذكر بعض الأمثلة على ذلك، وخاصة إدراج المعايير الدولية لحماية حقوق الإنسان في دستور الجمهورية السلوفاكية؛ والعمل على زيادة مواءمة القواعد القانونية الأخرى لهذه المعايير؛ وإنشاء المركز الوطني السلوفاكي لحقوق الإنسان، واللجنـــة الحكومية لتنفيذ برنامج العمل المناهض للعنصرية ومعاداة السامية وكره الأجانب والتعصب؛ والمشاركة النشطة في إعداد الوثائق الدولية المتعلقة بحمايـــة الأشخاص المنتميـــن الى الأقليات الإثنية؛ وتصديقنـــا على الاتفاقيـــة الإطارية لمجلس أوروبا بشأن حماية الأقليات؛ وأخيرا وليس آخرا، التعبير عن هذا الصك، بالإضافـــة الى إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الأشخاص المنتمين الى أقليات قومية أو إثنيـــة والى أقليـــات دينية ولغوية، في صلب معاهدة حسن الجوار والتعـــاون الودي الموقعة هذا العام مع هنغاريا.

وتشعر سلوفاكيا بحساسية بالغة إزاء جميع أشكال التجاوزات والانتهاكات الصارخة للقيم التي تشكل حجر الزاوية للكرامة الإنسانية، وبالتالي يقدر بلدي كـــل التقدير أنشطـــة الأمم المتحدة المتعلقة بحماية حقوق الإنسان. ونحن على استعداد للإسهام في تعزيز التعـــاون الدولي مـــن أجل زيادة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسي للجميع، بغض النظر عن عرقهم أو جنسهم أو لغتهم أو عقيدتهم.

وإذ نتحـــدث عن حقـــوق الأنسان، لا يسعنا أن نغفل حقوق المرأة. لقد أثار المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي اختتم توا، عددا من المسائل التي يتعين علينا حلها بجهودنا المتضافرة. ونحن نرحب بالخاتمة الناجحة لذلك الحدث وقد تشرفنا، كعضو في اللجنة المعنية بمركز المرأة، أن نقوم بدور نشط في إعداد الوثيقة الختامية أي منهاج العمل.

وثمة عدد من القضايا الاجتماعية المتصلة بمركز المرأة. ومن هذه القضايا دور الأسرة في المجتمع. ويقوم المركز الدولي لدراسات الأسرة بعمل نشط في هذا الصدد في سلوفاكيا منذ نهاية عام ١٩٩٣، وقد أثبت بصورة متكررة جدارته بمشاركته الإيجابيـــة في المناسبـــات الدولية المختلفة. وقد شارك هـــذا المركز في تنظيم اجتماع الأمم المتحدة الأقاليمي للمنسقين الوطنييـــن الذي عقد، بوصفه النقطة المحورية لتنسيق سنة الأسرة، في براتسلافا في الفتـــرة من ٤ الى ٧ شباط/فبراير ١٩٩٥. وهذه الوقائع جعلت حكومتنا تسعى الى التماس الفرص لإقامة تعاون أوثق بين المركز والأمم المتحدة. ولهذا تقدمت سلوفاكيا باقتراح انتساب المركز الى الأمم المتحدة. وسنكون شاكرين للنظر في اقتراحنا بعين الرضا.

وتقدر سلوفاكيا جهود الأمم المتحدة من أجل إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصـــادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، بالإضافة الى جميع الاصلاحات المتصلة بذلك. ونحن نرى في هـــذه الجهـــود اسهاما في تحسين كفاءة عمل الأمم المتحـــدة واستجابة لجميع التغييرات الكبرى الجارية في مختلف أرجاء العالم.

ونحن نؤيد بالكامل النهج الأساسي للوثيقتين الأساسيتين اللتيـــن اعتمدتهما الأمم المتحدة في مجال التعاون الاقتصادي الدولي في التسعينات وغاياتهما وأعني بهما الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع.

وإحدى الأولويات الرئيسية المترسخة في هاتين الوثيقتين تتمثـــل في تنميـــة الموارد البشرية في الإطار الإنمائي الشامل. وتستند هاتان الوثيقتان الى توافـــق آراء عالمـــي. وهدفهمـــا تحسيـــن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمناطق الفقيرة والأقل نموا في كوكبنا، وبالتالي القضاء على مصدر من المصادر الرئيسية للصراعات ألا وهو التفاوتات الكبيرة بين البلدان الثرية والبلدان الفقيرة. وجميع هذه الأهداف تخدم كذلك المصالح العليا للجمهورية السلوفاكية.

وخـــلال العقد الماضـــي، زاد زيادة كبيرة عدد البلدان التي تنطبق عليها معايير "أقل البلدان نموا". وهذا إلى جانب سائر المشاكل العالمية، مثل حماية البيئة والتنمية المستدامة، التي لا يمكن لبلد بمفرده أو بضعة بلدان بمفردها أن تحلها، انما يمثل تحديا للبشرية جمعاء ولأقل البلدان نموا بصفة خاصة. بيد إننا ينبغي أن نؤكد أيضا أن البلدان المعنية تقع عليها المسؤولية الرئيسية عن مواصلة تنميتها.

وفـــي الوقت الحالي تجد سلوفاكيا نفسها، وغيرها من البلدان في وسط وشرق أوروبا، مضطرة الـــى أن تواجـــه مجموعـــة متنوعـــة من المشاكل الاقتصادية المعقدة المتصلـــة بعملية التحول من الاقتصاد المخطط مركزيا الى اقتصاد السوق. ولم يسبق أن نفذت من قبل عملية من هذا القبيل لها كل الضخامة هذه. ونحن حريصون كل الحرص على استمرار الحصول على المعلومات القيمة التي تتوفر في اطار مشاريع الأمم المتحدة المتصلة بالدراية الفنية وتنميـــة الموارد البشرية وتدريب المديرين. ولا شـــك أن هذا سيساعدنـــا في تنفيذ اصلاحنا الاقتصادي.

وعلى الرغم من حالتنا الاقتصادية المعقدة، يرغب بلدي رغبة قوية في الاشتراك اشتراكا فعالا في برامج الأمم المتحدة في المجالات التي يكون بوسعنا أن نقدم العون في إطارها، وذلك على وجه التحديد في المجالات المتعلقة بالموارد البشرية في البلدان النامية. وعلى سبيل المثال، نرى أن هناك امكانية لزيادة مشاركة الخبراء السلوفاك في برامج التنمية.

وتؤيد سلوفاكيا جميع أنشطة الأمم المتحدة في مجال تقديم المساعدة للبلدان النامية. ونحن نرحب بما تبذله هذه البلدان من جهود متزايدة لكي لا تكون في موقف المتلقين السلبيين فحسب، ونقدر سعيها الى أن تتولى بنفسها توجيه تنميتها الاقتصادية والتقنية. وفي الوقت ذاته نجل اجلالا كبيرا دور الأمم المتحدة في تنفيذ مشاريعها، وفي التعبير عن احتياجات البلدان المتلقية تعبيرا كاملا، مع احترام السمات الخاصة لاقتصاداتها وأولوياتها واستخدام قدراتها المحلية البشرية والتقنية والتكنولوجية.

وفي الوقت الحاضر، إذ تمر الأمم المتحدة بمرحلة معقدة من تاريخ حياتها من الأهمية بمكان تحديد وجهة أنشطتها انطلاقا من العمليات الجارية الآن في العلاقات الدولية. إن الترابط بين المصالح العالمية والوطنية هو العنصر الحاسم في مواجهة المشاكل التي تواجهها البشرية جمعاء في الوقت الحاضر.

وحتى يتسنى للأمم المتحدة أن تفهم فهما حقيقيا طبيعة هذه العمليات، ينبغي لها أن تبدأ باصلاح نفسها. ونحن نؤيد هذا الاصلاح، وبالتالي نؤيد جميع الخطوات التي من شأنها تعزيز منظومة الأمم المتحدة ومن ثم تمكينها من أداء مهامها على نحو أكثر فاعلية. وسيتطلب هذا الاصلاح في جملة أمور، إعادة هيكلة معظم الأجهزة الرئيسية للمنظمة. وبالنسبة لاصلاح مجلس الأمن، نؤيد توسيع المجلس بإضافة أعضاء جدد يكونون قادرين على تولي مسؤوليتهم العالمية ولديهم امكانيات كافية لدعم أنشطة الأمم المتحدة ماليا. وينبغي التأكيد على تأمين مصداقية وفعالية مجلس الأمن باعتبارهما الأولويتين الرئيسيتين.

وندرك تمام الادراك الحالة المالية الصعبة التي تمـــر بها المنظمة نتيجة عدم سداد الدول الأعضاء لما عليها من المتأخرات. والواقع أن الدول الأعضاء كثيـــرا ما تكون عاجزة عن سداد أنصبتها المقررة. لذلك فإننا نؤيد إصلاح جدول الأنصبة على أساس مبدأ القدرة على الدفع، ونأمل أن يؤدي الاصلاح الى زيادة الفعالية والشفافية بصدد الانفاق.

وفيمـــا يتصـــل بميزانية الأمم المتحدة، أود الاشارة الى أن سلوفاكيا، على الرغم من أنها تمر بمرحلة تحول في اقتصادها ويتعين عليها أن تواجه الضغوط المتنوعة على مالية الدولة، ما فتئت تفي دائما بالتزامها بسداد نصيبها المقرر في الميزانية العاديـــة بالكامـــل. وفيما يتعلق باشتراكها في ميزانيات عمليات حفظ السلام، فإن سلوفاكيا في نفس موقف الجمهورية التشيكية، إذ لم يتم حتى الآن تصنيـــف هذيـــن البلدين في أي مجموعة من المجموعات لأغـــراض قسمـــة نفقات حفظ السلام، على الرغـــم من أنهما أصبحـــا عضوين في الأمم المتحدة منذ أكثر من سنتين ونصف. ونعتقد أن هذه القضية سوف تحل في دورة الجمعية العامة هذا العام؛ وأن البيانات الاقتصادية ذات الصلة ستراعى في هذا الصدد بصورة واقعية. إننا بعد أن حللنا البيانات وقارناها مع بيانات بلدان أخرى،

توصلنا الى اقتناع قوي بأن سلوفاكيا ينبغي أن توضع عند قسمة نفقات حفظ السلام بين الدول الأعضاء في المجموعة "جيم". ومن على هذه المنصة، أود أن أؤكد استعداد سلوفاكيا لتحمل نصيبها العادل من المسؤولية عن هذا النشاط الهام للأمم المتحدة.

نحن نحتفل هذا العام بإنقضاء خمسة عقود منذ انتهاء فظائع الحرب العالمية الثانية، ومنذ تلك اللحظة التي نبذت فيها جميع الأمم أسلحتها بقصد العيش في سلام وقررت لهذا السبب إنشاء منظمة تكون قاعدة انطلاق للتعاون الدولي. وإذ ننظر الى الوراء استعراضا لهذه العقود لابد أن يقودنا المنطق الى أن نخلص الى أن الأمم المتحدة قد لعبت دورا هاما جدا في تاريخنا وإنه لا يزال لوجودها كل ما يبرره.

ومع أن الاحتفالات ستكتمل بالاجتماعات التي تعقد في الشهر المقبل، بوسعنا أن نقول من الآن إننا قد بذلنا فعلا قصارى جهدنا لتكريم هذه الذكرى. فاحتفالا بهذه الذكرى، نظمت اللجنة الخاصة المنشأة لهذا الغرض في تشيكوسلوفاكيا العديد من المناسبات ذات التوجه التثقيفي، وبعضها لا يزال مستمرا. والهدف الرئيسي من جميع الحلقات الدراسية والاجتماعات وبرامج التلفزيون والبث الإذاعي هو توجيه المزيد من الاهتمام الى أنشطة هذه المنظمة العالمية الهامة جدا بكل تأكيد، ليس فحسب في مجال صون السلم والأمن الدوليين، ولكن أيضا وعلى الأخص في مجال تنمية التعاون الدولي في جميع مجالات النشاط البشري.

إني أتقدم لهذه الدورة للجمعية العامة بأطيب التمنيات راجيا لها أن تجد قوة روحية كبيرة في حل القضايا الهامة التي تواجه الأمم المتحدة حاليا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن أعطي الكلمة لوزير خارجية إكوادور، سعادة السيد غالو ليورو فرانكو.

السيد ليورو فرانكو (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أتقدم بأحر التهاني لأكاديمي بارز وداعية مرموق للنزعة الدولية أي لكم، أنتم أيها السيد ديوغو فريتاس دو أمارال، على انتخابكم عن جدارة رئيسا لهذه الدورة التاريخية للجمعية العامة التي توافق الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وأود أيضا أن أشيد بالسيد أمارا إيسي تقديرا للعمل الجدير بالاعجاب الذي أداه بوصفه رئيسا للدورة التاسعة والأربعين للجميعة العامة.

إننا إذ نقترب من نهاية القرن العشرين ومن فجر ألف عام جديد، نجد أنفسنا في عالم يتصف بعولمة الاقتصاد وحركة العلاقات الدولية، وأن واقعنا أصبحت تشكله عوامل من قبيل التقدم الكبير في العلم، وتجاوز الثورة التكنولوجية لكل حدود، والتأثير الحاسم للاتصالات والمعلومات، والتوسع في التجارة، وعواقب التفاعل الثقافي والديني. إلا أنه، يوجد، الى جانب هذه العوامل، خلل حاد في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، ولا سيما في العالم النامي، الذي يبلغ عدد سكانه ثلاثة أرباع البشر.

ونحن نواجه مشاكل لم تكن متوقعة في بداية هذا القرن، بما في ذلك تدويل المشاكل البيئية، والتشظي وانبعاث النعرات القومية العنيفة، وتزعزع الاستقرار السياسي والاجتماعي، والتناقص المشاهد في نقل الموارد الدولية من أجل التنمية.

إن المشاكل الاجتماعية أخذت تتزايد حدة في العديد من بلدان العالم الثالث. فالفقر المدقع مصحوبا بالمجاعة، وسوء التغذية، والإهمال، والبطالة، والمرض والجهل، كلها أمور اقترنت في مناطق عديدة بالحركات التي تشن حرب العصابات والعصيان المسلح. وتواجه بلدان عديدة الآثار المترتبة على أزمة الديون الخارجية التي لا يصاحبها تضامن سياسي دولي للتخفيف من حدتها. وفي مناطق عديدة أصبح الفساد مرضا مستوطنا. وانتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار بها أمور باتت تدمر هياكلنا الاجتماعية التقليدية. والعنف، الريفي والحضري، في تزايد، والوسائل الوحشية التي كثيرا ما تستعمل لإخماده انما تساعد في الواقع على زيادته. وهكذا، وبصفتي أمينا مؤقتا لمجموعة ريو، وبوصفي ممثلا لإكوادور في المجموعة، أود بالنيابة عنها أن أدعو الى عقد مؤتمر دولي ثان يتعلق بالمخدرات لدراسة الآليات المناسبة لتعزيز الكفاح

العالمي ضد الاتجار بالمخدرات وما يترتب عليه من آثار.

وإكوادور، إذ تضع هذا في اعتبارها، ستواصل تأييد اتخاذ تدابير عاجلة داخل المجتمع الدولي للكفاح بقوة ضد كل هذه المشاكل الاجتماعية التي تضر ببلدان عديدة. ولقد أعلنت الجمعية العامة سنة ١٩٩٦ سنة بوصفها السنة الدولية للقضاء على الفقر. ويحدو بلدي الأمل في أن يصبح الرأي العام الدولي بعد صدور هذا الاعلان، أكثر وعيا بتعقد هذه المشكلة الخطيرة، وأن يحاول ايجاد تدابير لحلها.

ومنذ انتهاء الحرب الباردة، خفت حدة التوترات الدولية، وساعد تزايد الثقة بين الدول على اتخاذ تدابير تتعلق بنزع السلاح النووي. ومع ذلك، فإن الخطر المترتب على انتشار واستعمال الأسلحة النووية لا يزال قائما. لهذا السبب، تدين اكوادور بشدة التجارب النووية التي تجريها الصين وفرنسا. ويحدونا الأمل في أن تلقى المناشدة العامة لوقف جميع هذه التجارب استجابة ايجابية من هذين البلدين.

ولقد أيدت اكوادور توافق الآراء بشأن تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الى أجل غير مسمى، واعتبرت في الوقت نفسه أن هذا القرار التاريخي قد شكل جزءا لا يتجزأ من المبادئ والأهداف المعتمدة في تلك المناسبة من أجل عدم انتشار الأسلحة النووية، وأيضا من أجل نزع السلاح. وفي هذا الصدد تذكر اكوادور بضرورة اختتام المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في موعد أقصاه عام ١٩٩٦، وبضرورة الإسراع بوضع جدول زمني للمفاوضات الرامية الى حظر المواد الانشطارية الموجهة للأسلحة النووية بغرض التوصل الى نزع عام وكامل للسلاح، وفقا لأحكام المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

وفي هذا السياق فإن الانفاذ الكامل لمعاهدة تلاتيلولكو قد جعل من أمريكا اللاتينية منطقة خالية من الأسلحة النووية. وتضرب منطقتنا هذا المثال كحافز لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، ولا سيما في المناطق التي تسودها توترات أكبر.

ويعرب بلدي عن سروره للاتفاقات التي تم التوصل اليها بين اسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية، مما سيسهم دون شك في تعزيز السلام في منطقة من أكثر المناطق افتقارا الى الشعور بالأمن، وأشدها معاناة من أعمال العنف والمواجهات المسلحة - أي منطقة الشرق الأوسط. ونحن نرى أن هذه الجهود، والتدابير التي يتعين اتخاذها وفقا للاتفاقات التي أبرمت من قبل، ستسهم في تحقيق التهدئة التامة لهذه المنطقة. وبناء عليه، تبدي اكوادور تشجيعها للطرفين وثقتها بأنهما سيواصلان السير، بدعم دولي، على طريق السلام الذي يسعدنا أنهما يسلكانه.

من جانب آخر، لابد لنا من أن نعرب عن عميق قلقنا إزاء الأعمال المسلحة الجارية في يوغوسلافيا السابقة على الرغم من مناشدات مجلس الأمن وقراراته المتكررة. ونحن نعتقد بأن الدول التي تتحمل مسؤوليات دولية أكبر ينبغي لها أن تتخذ بحزم الخطوات الضرورية لانهاء هذه الحالة المؤسفة. وفي الوقت نفسه، تود اكوادور أن تضم صوتها الى النداءات الموجهة بصدد الحالة الخطيرة في بوروندي، التي هي حالة يمكن أن تسفر عن أحداث دموية مشابهة لما جرى في رواندا.

إن الهدف الرئيسي للأمم المتحدة، وعلة وجودها، هو صون السلم والأمن الدوليين. ولقد أشير الى أنه منذ عام ١٩٨٩ إندلع ما يزيد عن مائة صراع مسلح حول العالم، ومعظمها بسبب مشاكل داخلية. وهذه الحالات عرضت صون السلم والأمن الدولي للخطر - بل السلم العالمي نفسه في بعض الحالات - مما يظهر الترابط الواضح المتزايد بين الشؤون المحلية والدولية. لهذا السبب تعتقد اكوادور بأن السلام لا يعني مجرد غياب الصراعات المسلحة؛ وإنما يتضمن أيضا الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها شعوبنا. لذلك لابد من الاعتراف بحقيقة انضمام مسألتين غير عسكريتين هما قضيتا الأمن الانساني والتنمية المستدامة، الى مفاهيم الأمن التقليدي.

وتعتقد اكوادور إذن بأن الأمم المتحدة بما لديها من تجارب النجاح والفشل على مدى خمسين عاما، لابد أن تتهيأ لمواجهة التحديات الجديدة التي تظهر في مختلف أنحاء العالم. علاوة على ذلك، ينبغي أن نبرز أن المجتمع الدولي أصبح يولي اليوم ثقة أكبر

للمنظمة العالمية، وهو يسعى في حالات أكثر من ذي قبل الى تدخلها بصورة مباشرة، وأكثر فاعلية من أجل تخفيف أو حل الصراعات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. وهذه الحالة تتطلب تعزيز الأمم المتحدة وإعادة هيكلتها.

ويعتقد بلدي بأن مجلس الأمن ينبغي أن تعاد هيكلته لكي يعبر تعبيرا كافيا لا عن النظام العالمي الدولي الجديد فحسب، وإنما أيضا عن العضوية الحالية للأمم المتحدة. وينبغي له أن يصبح أقدر باتخاذ تدابير الإنذار المبكر - على القيام بأعمال عاجلة وفعالة في ميداني منع نشوب الصراع، ومواصلة وزع عمليات لحفظ السلام بغية إعادة إقرار السلام وتوطيده. ونحن لا نعتقد بأن هذه الحاجة العاجلة لإعادة هيكلة المجلس ستكون قد لبيت بمجرد ضم دولتين صناعيتين رئيسيتين اليه كعضوين دائمين جديدين. وعندما يجري بحث مسألة زيادة العضوية، سنصر على القول بأنه إذا أريد منع تفاقم الخلل الحالي ينبغي تمثيل جميع المناطق الجغرافية على النحو المناسب.

ونحن لا نوافق على التوسع في إعطاء حق الرفض لأعضاء آخرين. وبما أن هذه آلية أنشئت استجابة لواقع سياسي عالمي لم يعد له وجود اليوم، فينبغي للدول التي تتمتع بهذه الميزة أن توافق طواعية على حصر ممارستها لها في القضايا المتصلة بالفصل السابع من الميثاق. وسوف يرحب العالم أجمع بقرار كهذا يتخذه الأعضاء الخمسة الدائمون كخطوة فعالة في سبيل إقامة أمم متحدة أكثر ديمقراطية.

وينبغي تنشيط الجمعية العامة أيضا بشكل واف لتمكينها من النهوض بواجباتها بمقتضى المادة ١١ من الميثاق بطريقة فعالة ومسؤولة؛ وبحيث يمكن لقراراتها وبوجه خاص ما يتعلق منها بقضايا السلم والأمن الدوليين - إذا ما روعيت وأنفذت على النحو الواجب - أن تحدث التأثير الذي نأمل أن نراه لقرارات أعلى جهاز سياسي في الأمم المتحدة. كذلك ينبغي أن يستجيب المجلس الاقتصادي والاجتماعي على نحو أوفى للمتطلبات العديدة المبينة في الميثاق. ولقد فقد مجلس الوصاية أهميته وينبغي أن تعاد هيكلته كلية. وبالمثل ينبغي أن تمارس إلى بعد مدى المهام العريضة المسندة إلى الجمعية العامة في المادة ٩٩ من الميثاق.

وترى إكوادور أن من الضروري استعراض هيكل ومهام مؤسسات بريتون وودز وعلاقاتها بالأمم المتحدة. إذ أن التوصل إلى نتائج قصوى وإلى الاستفادة الكاملة من الموارد المتاحة يستلزم تنسيق الجهود الدولية فيما يتعلق بنظام النقد الدولي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

وبالإمكان الحد من الأزمة المالية الشديدة التي تواجه الأمم المتحدة إذا بذلت الدول الأطراف الأكثر تأخرا في سداد اشتراكاتها لأسباب شتى، جهودا مخلصة للوفاء بالتزامتها. فمن غير المقبول أن ينتقل عبء حل هذه الأزمة إلى البلدان النامية التي لا تستطيع اقتصاداتها الضعيفة الوفاء بهذه المتطلبات.

وإكوادور التي جعلت احترام جميع حقوق الانسان شعارا لحكومتها تعلق أهمية خاصة على أعمال الأمم المتحدة في سبيل حماية هذه الحقوق وتعزيزها. وتنظر بمزيد من القلق إلى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان وتفشي ممارسات كان يظن أنها انقرضت ومنها مثلا "التطهير العرقي" الذي بلغ في بعض الحالات، كما في يوغوسلافيا السابقة، درجة إبادة الأجناس، فهذه كلها تشكل تهديدا صارخا للسلم الدولي. وتعرب إكوادور عن شجبها وإدانتها للاعتداء على المدنيين وخاصة المسنين والنساء والأطفال مما يسبب ازدياد أعداد اللاجئين. فهذه الانتهاكات تمثل تحديا لا للأمم المتحدة والصكوك الدولية الكثيرة فحسب بل وللضمير الأخلاقي للبشرية جمعاء.

وأن إكوادور تشجع وتؤيد جميع التدابير الرامية إلى وقف هذا الوضع الأليم وإلى معاقبة المذنبين واستعادة مناخ الثقة والوئام والسلم. وهي ترى أن على المجتمع الدولي في هذا الصدد مسؤولية واضحة لا يمكن تناسيها. ونرجو أن تتخذ الجمعية العامة، وخاصة مجلس الأمن، الخطوات الضرورية للمعالجة الشافية لهذه الانتهاكات الخطيرة للسلم والأمن الدوليين. ونعرب عن دعمنا لمفوض الأمم المتحدة لحقوق الانسان ونأمل أن توفر له الجمعية العامة الموارد الإدارية والمالية اللازمة للتنفيذ الكامل لمهامه الجليلة.

وترى إكوادور أن إقامة النظم الديمقراطية هي الاستجابة السليمة لتوق الشعوب إلى

الحرية والتعايش الأخوي والتعبير عن ثقافاتها.

ولبلوغ أهداف العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم قدمت إكوادور، البلد المتعدد الأعراق، بالتشاور مع المنظمات الوطنية للسكان الأصليين، برامج ومبادرات ملموسة مختلفة، ترمي إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه المجموعات مع الاحترام الكامل في الوقت نفسه لخصائها المميزة. وترجو أن تتمكن من الاعتماد على التعاون الدولي في إنجاح هذه المبادرات والبرامج.

وكانت الأمم المتحدة في العقود الماضية تقود النضال من أجل تقرير مصير الشعوب مما أدى إلى إنهاء النظام الاستعماري البغيض. ومنذ السنوات الأولى لإنشائها أدانت نظام الفصل العنصري وظلت تقاومه إلى أن ألغي. ولقد حان الوقت الآن لأن تناضل الأمم المتحدة من أجل إعمال الحق في التنمية على أسس اقتصادية واجتماعية صلبة، مما يعد بتحسين الأحوال المعيشية لملايين البشر. ولا يمكن التوصل إلى سلام دائم إلا من خلال تنمية مستدامة ومتواءمة.

ولا بد أن تسير خطى التنمية جنبا إلى جنب مع توفير الحلول العاجلة لمشكلة الحفاظ على تراث البشرية العظيم - وهو البيئة. ويجب الالتزام بجدول أعمال القرن ٢١ المنبثق عن مؤتمر "قمة الأرض". وإكوادور، أداء منها لدورها، سوف تواصل التماس التعاون الدولي للحفاظ على ثروتها الإيكولوجية الهائلة لا على أراضيها القارية فحسب بل أيضا، وعلى وجه الخصوص، في منطقة الأمازون وجزر غالاباغوس.

وتمشيا مع حرص إكوادور على سياستها الاقتصادية الانفتاحية أصبحت أول عضو جديد في منظمة التجارة العالمية، مما يمكنها في جملة أمور من الاستفادة من التطبيق المضمون لمبدأ عدم التمييز في علاقاتها التجارية مع بقية الأعضاء الآخرين، ومن التفاوض على شروط أفضل للتجارة في السلع والخدمات الإكوادورية، والحصول على الدعم والمساعدة التقنيين والتمتع بالشروط التجارية المؤاتية التي تمنح للبلدان النامية.

ويرى بلدي وجوب قيام علاقة وطيدة بين منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة، ولذلك فنحن نؤيد بشدة صياغة اتفاق بين هاتين المنظمتين تمشيا مع اتفاق مراكش وميثاق سان فرانسيسكو. ولعل ذلك يكون الأساس لإقامة نظام دولي جديد أكثر عدلا وكفاءة، نظام يكفل فيه احترام الانسان، ويتعزز فيه رفاه الناس وتتقاسم فيه التنمية الاقتصادية، ويضمن فيه التوازن والعدل في التجارة الدولية بحيث ينبثق مجتمع مبني على التعاون والتضامن والترابط على المستوى الدولي.

والأمم المتحدة مدعوة إلى أداء مهمة أساسية في إقامة هذا النظام الجديد. وتحقيق ذلك لا يتطلب مجرد إعادة هيكلة المنظمة برمتها بل أيضا قيام الدول الأعضاء جميعا، الكبيرة منها والصغيرة، بتقديم دعمها السياسي الكلي للأمم المتحدة.

وقد حافظت إكوادور دائما على تقاليدها التاريخية الأمازونية السلمية وعلى احترامها لحكم القانون. وأعربت عن تمسكها بمقاصد ومبادئ الميثاق بما فيها عدم اللجوء إلى التهديد بالقوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية لأي دولة أخرى، والالتزام بحل المنازعات الدولية بالطرق السلمية وحدها.

إن المشاكل الناشئة عن انتهاك السلام تحدث في جميع أنحاء المعمورة. وهكذا تورطت إكوادور في مطلع هذا العام على غير مشيئتها في نزاع مسلح مع جارتها الجنوبية بيرو، لم تسع إليه بما قد، يترتب عليه من عواقب لا يمكن التنبؤ بها. وقد أبلغ الأمين العام للأمم المتحدة والدول الأعضاء في المنظمة بهذا النزاع المؤسف الذي نشأ عنه مشكلة إقليمية ظلت عقودا تسبب المرارة في العلاقات بين بلدينا. وأصبح الحل العادل والسلمي والحاسم لهذا النزاع ضرورة لا لبلدينا فحسب بل وللتعايش السلمي في أمريكا اللاتينية. وقد سعت حكومتي دائما إلى تجنب هذا النزاع عن طريق القنوات الدبلوماسية. وكانت الإجراءات التي اتخذتها البلدان الضامنة بمقتضى بروتوكول ريو لعام ١٩٤٢ بالغة الأهمية في التوصل إلى وقف للنيران خلال المواجهة العسكرية وفي التوصل إلى عملية سلمية متفق عليها في إعلان إيتا ماراتي السلمي الصادر في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٥ والمصدق عليه في إعلان مونتفيديو الصادر في ٢٨ شباط/فبراير. وقد أدت

هذه العملية تدريجيا إلى استعادة السلام. ونحن على ثقة من أنه، بمساعدة الأرجنتين والبرازيل وشيلي والولايات المتحدة ومراقبيها العسكريين الموزوعين للآن، في منطقة النزاع، سيتم الوفاء بتطلعات شعبي إكوادور وبيرو، وأنه سيتم التوصل إلى حل نهائي للمشكلة بالشروط التي ذكرتها.

إن الإجراء الذي اتخذته البلدان الضامنة بشأن الصراع بين إكوادور وبيرو أثبت فعالية كبيرة، ونحن متأكدون أنه سيقود إلى التطبيع الكامل للعلاقات بين البلدين. وفي الاجتماع الذي عقده مؤخرا رؤساء دول وحكومات فريق ريو في ٤ و ٥ أيلول/سبتمبر الماضي تبدت دلائل هامة على انخفاض حدة التوتر في البيانين الصادرين عن رئيسي الدولتين، وكذلك في المواقف المشجعة التي اتخذتها البلدان الأخرى مما يحملنا على الاعتقاد بوجود توجه واضح صوب السلام ودعم لفكرة التعايش السلمي الكامل، مع إتاحة فسحة للحوار والمفاوضات البناءة واستئناف عمليات التكامل التي تساعد على توطيد السلام. وفضلا عن ذلك، فإن كل ما تقدم يمهد طريقا أكيدا للتعاون في مختلف مجالات علاقاتنا بجيراننا وبالبلدان الأخرى في جو من الاحترام والتفاهم. وأرى أننا قد بدأت التحرك صوب تفاهم أفضل، وإذا أعددنا إطارا من النوايا الطيبة، سنتمكن لا من التقريب بين مواقفنا المتباينة فحسب بل من التوصل فعلا إلى اتفاقات على حلول دائمة.

ولا شك في أن المشاكل التي تهدد السلام الدولي، أي المشاكل التي تثير المخاوف الطبيعية وتبث القلق وتؤثر تأثير سلبيا على رفاه الشعوب متسببة في خسائر فادحة في الأرواح وجالبة في ركابها التدهور الخطير للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إنما هي أخطر المشاكل، وهي تستدعي العمل من أجل تحقيق السلام بكل الطرق الممكنة. ولهذه المشاكل جذور عميقة وهي تتطلب استجابة قوية من جانب المنظمات الدولية العالمية والإقليمية على حد سواء عندما تكون هناك حاجة إلى مساعداتها لحل تلك المشاكل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد لاتسلو كوفاتش وزير خارجية هنغاريا.

السيد كوفاتش (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أتقدم إليكم، سيدي، بتهانينا على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في هذه الدورة الخمسين التاريخية. ووفد هنغاريا يقف على أهبة الاستعداد ليساهم بنصيبه في مساعدتكم في أداء مسؤولياتكم الهامة.

إن الأمم المتحدة التي انقضى على وجودها خمسون عاما تقف شاهدا حيا على نجاحنا وإخفاقنا. إن التساؤل يتردد في أوساط عديدة عما إذا كانت الأمم المتحدة تعاني في هذا المنعطف الهام من تاريخها من مشكلة مصداقية. ولكن علينا أن نذكر أنفسنا أن قدرة الأمم المتحدة على العمل ليست سوى انعكاسا لإرادة دولها الأعضاء وتصميمها. وبعد زوال فورة السعادة الغامرة بانتهاء الحرب الباردة، أصبح علينا أن نلقي نظرة متفحصة على الدور الذي ينبغي للأمم المتحدة أن تلعبه في بيئة دولية تغيرت تغيرا كبيرا وأصبحت غير واضحة المعالم في أحيان كثيرة، بيئة قد لا تؤدي فيها القيم المشتركة بطريقة آلية إلى التقاء المصالح.

ويوفر لنا الميثاق إرشادا قيما للتمييز بين دواعي النظام والاستقرار الدوليين السليمين، والقبول بتهدئة خواطر المعتدي تيسيرا للأمور. والسؤال هو هل المجتمع الدولي مستعد باستمرار للعمل على هذا الأساس واتخاذ موقف حازم ضد العدوان والجرائم البشعة ضد الانسانية والانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان والحريات الأساسية لملايين الأفراد في جميع أنحاء العالم؟

ونعتقد أنه لا محل للتقاعس والرضا عن النفس عندما نشهد حروبا مدمرة وخروجا على القانون ومعاناة من جانب السكان المدنيين وانتشارا للبؤس الانساني على نطاق واسع. وليس هناك رد قاطع على التساؤل عما إذا كان بوسعنا، دون وجود تهديد بكارثة عالمية جديدة، أن نحافظ على كوكبنا ونبقيه سالما وآمنا. إن البيئة السياسية العالمية التي تغيرت تغيرا جوهريا بتلاشي القطبية الثنائية، ليس بمقدورها أن تحول دون اندلاع الحروب المحلية أو الصراعات الداخلية أو النزاع الاثني. والقيم والمبادئ التي نعتز بها أيما اعتزاز تبدو أحلاما بعيدة المنال إزاء خلفية الأهوال التي تقع في أماكن تعد بعيدة بالنسبة للبعض ولكنها قريبة قربا خطيرا بالنسبة للبعض الآخر.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أولدم (سانت لوسيا).

لقد خلصنا إلى إدراك الأهمية المتزايدة للأدوات الإقليمية الفعالة لمعالجة هذا النمط الجديد من الصراعات التي غالبا ما تكون داخلية، حيث كثيرا ما ينتفى حكم القانون ويختفي وجود الحكومات الوطنية المسؤولة، وحيث يشن أباطرة الحرب وغيرهم من القادة عديمي الضمير حملات الارهاب و"التطهير الاثني" والإبادة الجماعية في مناخ من التعصب الوطني والكراهية. أما الأمم المتحدة فقد حققت على مدى السنين عددا من النجاحات الهامة بالتفاوض لعقد اتفاقات السلام، وبإدارة عمليات حفظ السلام، وبتحسين الأوضاع الانسانية، وبتعزيز المصالحة الوطنية.

إن منظمتنا العالمية أقدر على معالجة حالات الصراع التقليدية. إلا أن عليها أن تعد نفسها لمواجهة جميع التحديات المزعجة الجديدة. ولئن كانت الأمم المتحدة لا تملك أن تسيطر بشكل واقعي على كل أزمة من الأزمات التي تتفجر في شتى أنحاء العالم، فإن عليها نظرا لدورها الفريد ومسؤوليتها عن صيانة السلم والأمن الدوليين، أن تسعى لتعزيز توافق الآراء السياسي العالمي القائم على مبادئ الميثاق، وأن تساعد، من خلال قدرتها الوقائية، على صياغة الاستراتيجيات والجهود الإقليمية، وأن تتخذ إجراءات حاسمة عندما يواجه الأمن الإقليمي أو العالمي تحديا خطيرا.

وصراعات اليوم تستدعي قدرات استجابة من الأمم المتحدة تكون أكثر تماسكا مع احتفاظها بالطابع اللامركزي، ويجب أن يكون تبسيط المنظمة وترشيدها شغلنا الشاغل اليوم لا لمجرد إزالة التبذير والتداخل، بل لتحقيق أفضل استخدام ممكن للموارد المالية والسياسية المتوفرة. كما نؤيد تماما جهود الأمين العام لتحسين التنسيق بين أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها بغية تعزيز قدرات المنظمة في مجالات الانذار المبكر والتأهب والرد السريع، التي ينبغي أن تنصب على جميع نواحي نشاط الأمم المتحدة في المجالات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية - الايكولوجية، والانسانية، ومجالات الأمن، وحقوق الانسان.

وفيما يتعلق بجهود الاصلاح عموما، يجب أن نأخذ في الاعتبار أن الاتفاق على مسائل متنوعة مثل إزالة النص الذي يشير إلى دول العدو من الميثاق، أو إصلاح تمويل عمليات حفظ السلام. اتفاق لا يمكن أن يتحقق بين عشية وضحاها. ونأمل أن يصبح إنشاء الفريق العامل مفتوح العضوية التابع للجمعية العامة برئاسة رئيسها معلما هاما في هذا المسعى البالغ التعقيد. ونرحب بالتدابير الهامة التي اتخذت بالفعل ونتطلع إلى اتخاذ تدابير أخرى تهدف إلى تعزيز الشفافية والفعالية في عمل مجلس الأمن.

إن المهمة الرئيسية للأمم المتحدة هي جعل العالم مكانا أكثر أمنا للجميع. وبعد سلسلة مؤتمرات الأمم المتحدة حول أهم المشاكل العالمية، مثل البيئة، وحقوق الانسان، والسكان، والتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي المعني بالمرأة الذي عقد مؤخرا، ينبغي أن نركز اهتمامنا على التنفيذ العملي لتوصيات هذه المؤتمرات.

في وقت سابق من هذا العام، مدد المجتمع الدولي لأجل غير مسمى سريان معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد أيدت هنغاريا منذ البداية فكرة التمديد لأجل غير مسمى، لأننا مقتنعون بأن هذا الصك الدولي الرئيسي يشجع الاستقرار من خلال منع انتشار الترسانة النووية، ويهدف في نفس الوقت إلى التنمية المنتظمة للتعاون النووي للأغراض السلمية. ويحدونا الأمل في أن تتفتح إمكانيات أخرى للتقدم في هذا الميدان عن طريق ضمانات أمنية يقدمها إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، وكذلك عن طريق الإمكانيات المتاحة لإجراء استعراض واف لسير المعاهدة، بما في ذلك الالتزامات المقطوعة في مجال نزع السلاح النووي، وبخاصة الإبرام المبكر لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب.

لقد كشفت المأساة الجارية في يوغوسلافيا السابقة لا ما يمكن أن تؤدي إليه الوحشية والاستخفاف بالمعايير الأساسية للقانون الدولي والسلوك الإنساني فحسب، بل أيضا العواقب المدمرة للإحجام عن تنفيذ القرارات المشروعة للمجتمع الدولي. إن ما رأيناه هو أن مجلس الأمن وبالتالي الأمم المتحدة برمتها، كانا إما عاجزين عن

متابعة تنفيذ قراراتهما أو غير راغبين في ذلك، مما أدى إلى ترك المبادرة للذين كان سبيلهم الوحيد القوة الغاشمة وسياسة الأمر الواقع. وتمثل الأزمة الحادثة في منطقة البلقان تذكرة خطيرة ومأساوية بأن مجلس الأمن لا يمكنه المحافظة على سلطته ومصداقيته إلا إذا توفرت وحدة العمل التي تضمن التنفيذ الكامل لقراراته في الوقت المناسب. وهناك درس هام آخر يستخلص من معالجة هذه الأزمة وهو أنه ينبغي أن تقام الآليات الملائمة للإنذار المبكر والعمل الوقائي لاتقاء وقوع المزيد من المآسي واندلاع المزيد من الصراعات.

إن جمهورية هنغاريا، بوصفها بلدا مجاورا لثلاث من الدول الجديدة التي بزغت في إقليم يوغوسلافيا السابقة، تهتم اهتماما حيويا بالتعاون السلمي القائم على حسن الجوار مع هذه الدول كلها، وبالتوصل إلى تسوية مبكرة للصراع بالوسائل السياسية على أساس مقاصد ومبادئ الميثاق والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن. ولتحقيق هذا الغرض من الضروري في رأينا توفير تواجد دولي بارز ذي مصداقية يؤازره تصميم دولي على ضمان تنفيذ القرارات المتخذة. ونعتقد أن أي ترتيبات تعد لحل هذا الصراع لن تكون شاملة ودائمة إذا لم تأخذ بعين الاعتبار الكامل عاملين تم التغاضي عنهما تماما حتى الآن.

أولا، ينبغي أن يتضمن أي حل لهذا الصراع البعد الخاص بحقوق الإنسان، بما في ذلك الضمانات الفعالة لحقوق الأقليات وفقا للمعايير الدولية. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بالمقرر الخاص السابق للجنة حقوق الإنسان السيد تاديوز مازوفسكي لجهوده الدؤوبة لنصر قيم حضارتنا بصورة مستمرة. ولا يمكن للمساعدات الاقتصادية الواسعة أو للوجود الدولي الضخم أن يحدث فرقا حقيقيا إذا تركت قضايا حقوق الإنسان دون معالجة.

ثانيا، يتعرض أمن هذه المنطقة الفرعية، بل وأمن أوروبا كلها، للخطر من جراء التكدسات الضخمة للأسلحة، التي بقي معظمها من فترة الحرب البادرة، عندما كانت يوغوسلافيا السابقة - وهي ليست طرفا في المعاهدة الخاصة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا - تحتفظ بقوات مسلحة كبيرة تجعلها نسبيا في واقع الأمر من أكبر البلدان تسليحا في أوروبا. لذلك، يكون من الأهمية الحيوية أن يتم في سياق التسوية وضع ترتيبات لتخفيض الأسلحة التقليدية في إقليم يوغوسلافيا السابقة.

وأدى الحصول على الأراضي بالقوة الذي اقترن بظاهرة "التطهير العرقي" البغيضة في يوغوسلافيا السابقة إلى تدمير مناطق بأسرها. كما أثار تحركا قسريا للسكان لم تشهده أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. واليوم، إذ نوشك على الدخول في السنة الخامسة من تلك الحرب، وإذ تتواصل الجهود الدبلوماسية من أجل إيجاد حل لها، ينبغي ألا تغيب عن أذهاننا المسؤوليات السياسية والمسؤوليات الشخصية عن اندلاع هذه المأساة. فقد أدت الأفكار المريضة عن دول نقية عرقيا ومتجانسة ووحيدة القومية إلى بدء حلقة مفرغة من أعمال الانتقام أودت بحياة أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ نسمة، وأرغمت ملايين آخرين على الفرار، التماسا من كثيرين منهم للملاذ في البلدان المجاورة وغيرها. وفي هذا الصدد، نرى أن توطين اللاجئين في مناطق تسكنها تقليديا أقليات قومية أخرى، بغية تغيير تكوينها العرقي القائم منذ قرون يتناقض مع القانون الدولي. بل إن تناقضه يزداد إذا تم بالوسائل القسرية والارهاب على نحو ما حدث مع الأقليتين الكرواتية والهنغارية في مقاطعة فويفودينا الصربية.

ولقد أعربت حكومة هنغاريا في مناسبات عديدة عن قلقها البالغ إزاء الأثر السلبي للصراع على التكوين العرقي للسكان المعنيين. وأود أن أسترعي من هذه المنصة اهتمام المجتمع الدولي مرة أخرى إلى ضرورة التوصل إلى تسوية شاملة في إطار ينبغي أن تحسم فيه قضية اللاجئين على نحو تحترم فيه مصالح كل المجتمعات العرقية بلا استثناء. ولا بد من أن تشمل أية تسوية وضع وتنفيذ اتفاقات تضمن بقاء هذه المجتمعات واحترام حقوقها الإنسانية وحرياتها الأساسية، بما في ذلك حقوق الأقليات، وتشجيع إقامة مؤسسات تضمن هذه الحقوق على المدى الطويل.

إن قضية حقوق الإنسان والحريات الأساسية ما زالت تتصدر اهتماماتنا. وحماية هذه الحقوق وتعزيزها ليسا التزاما طوعيا يضطلع به كل أعضاء الأمم المتحدة فقط، وإنما أيضا مسؤولية يمكن للمجتمع الدولي أن يدقق في تنفيذها بصورة مشروعة. وفي فيينا، اختتمنا المناقشة حول عالمية

حقوق الإنسان باعتماد وثيقة المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، وبإعادة التأكيد على العالمية بما لها من حق خاص في أن تكون المبدأ الذي نسترشد به منذ صدور الاعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولا بد من دعم وتعزيز الدور المشروع الذي تقوم به الأمم المتحدة في الدفاع عن حقوق الإنسان.

ومع تجدد موجات انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث على نطاق عالمي، ومعظمها في الصراعات الداخلية أو الشقاق العرقي، يتعين على منظمتنا أن تعزز قدراتها في مجالي الانذار المبكر والأعمال الوقائية، وأن تنشئ آلية متكاملة للرد، تشمل الزيارات الميدانية، ووضع مراقبين، وإدماج عنصر حقوق الإنسان على نحو أوثق في أنشطة حفظ السلام، وضمان التفاعل الفعال في تنفيذ الولايات السياسية والإنسانية والولايات الخاصة بحفظ السلام وحقوق الإنسان. ويعتبر الوجود الدولي، وخصوصا الحماية الوقائية، رادعا فعالا للغاية في كبح الانتهاكات ومنع تصعيدها.

وكان إنشاء مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان قد تم على أساس إعطاء مزيد من التماسك والحضور الملموس لأنشطة حقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة. غير أن التزامنا بحقوق الإنسان يظل أجوف ما لم نبذل جهودا مستمرة لتحسين كفاءة آليات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، والتركيز على منع الانتهاكات، والرقابة الموقعية، وتنمية القدرة على الاستجابة السريعة.

اسمحوا لي الآن أن أخاطب الجمعية العامة بصفتي الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا يتطور بشكل كبير على الصعيدين السياسي والتنفيذي منذ قمة بودابست التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وبما أن هذه المنظمة تعد من المنظمات الإقليمية بالمعنى المنصوص عليه في الفصل الثامن من الميثاق، فإنها تباشر العمل الآن في مجالات لم تطرق من قبل فيما يتعلق باتقاء الصراعات وإدارة الأزمات. وتثبت مشورة الأمم المتحدة ومساعدتها لمنظمتنا، إنها مصدر قوة هامة، وهو ما أود أن أعرب من أجله عن تقديرنا للأمين العام.

وانطلاقا من الاتفاق المبرم بين المنظمتين، وضعنا بالفعل أشكالا مرنة للتعاون، ليس فقط في المجال السياسي، بل في جهودنا المشتركة بشأن القضايا الإنسانية، وحقوق الإنسان. ومراقبة تطبيق الجزاءات، والتواجد في العمليات.

ومنظمة التعاون والأمن في أوروبا لديها في الوقت الحالي بعثات في جورجيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ومولدوفا، وأوكرانيا، وطاجيكستان، وناغورنو - كاراباخ، واستونيا، ولاتفيا، وشيشنيا. كما نوشك على إنشاء بعثة في كرواتيا. ونرى أنه مما لا غنى عنه أن تستأنف بعثتنا في كوسوفو، وسنجق، وفويفودينا في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) أنشطتها وفقا لقرار مجلس الأمن ذي الصلة.

وعلى الرغم من تفاوت ولاية البعثات المشار إليها، فإنها ما زالت تمضي في نفس الاتجاه، ألا وهو مساعدة الأطراف المعنية في التوصل إلى حل سياسي لخلافاتها على أساس مبادئ والتزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتساعد المنظمة في رصد اتفاقات وقف اطلاق النار والتحقق منها، والاشراف على عمليات انسحاب القوات واقامة هياكل للتفاوض ووضع مبادئ للمحادثات المتعلقة بالمصالحة الوطنية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ولا بد من أن نضيف أن على المنظمة أن تبذل جهدا شاقا في بعض الحالات للحصول على التأييد السياسي اللازم من الأطراف المعنية من أجل الاشتراك في عملية سياسية سلمية ومنظمة وتقديم تنازلات متبادلة.

وأود أن أعرب عن تقديرنا لجهود السلام في البوسنة والهرسك التي حققت قبل يومين فقط، في مدينة نيويورك هذه بالذات ما يسمى بـ "المزيد من المبادئ الأساسية المتفق عليها". وبصفتي الرئيس الحالي للمنظمة، يمكنني أن أعتبر أنه سيكون من الأهمية البالغة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تجد نفسها عما قريب في دور جديد وهام وفعال كمشارك نشط في عملية تنفيذ اتفاقات السلام في البوسنة والهرسك التي طال انتظارها.

وللاستفادة من قدرات الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي يعزز بعضها بعضا، فإن رئاسة هنغاريا الحالية للمنظمة في عام ١٩٩٥ عاقدة العزم على تعزيز المنظمتين. ومازلت مقتنعا بأن زيادة تطوير هذا التعاون في المنطقة الشاسعة الممتدة من ألاسكا إلى كامشاتكا ستؤدي، بالدعم النشط من الأعضاء، إلى تقريبنا من تحقيق المثل النبيلة المنصوص عليها في الميثاق منذ ٥٠ عاما.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لوزير خارجية تايلند سعادة السيد قاسم كاسمسري.

السيد كاسمسري (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن تايلند حكومة وشعبا، أود أن أتقدم بتهاني الحارة لسعادة السيد فرتياس دو أمارال، بمناسبة انتخابه لرئاسة هذه الدورة الخمسين التاريخية للجمعية العامة. وأنا على ثقة من أن أعمال وانجازات هذه الدورة في ظل قيادته ستكون في مثل أهمية المناسبة التي نحتفل بها.

كما أود أن أنتهز هذه الفرصة لأشيد بسعادة السيد أمارا إيسي وزير خارجية كوت ديفوار، رئيس الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة. ويقدر وفدي حق التقدير إمكاناته القيادية وتفانيه الذي لا يكل في تحمل المسؤوليات الجسيمة الموكلة إليه إبان العام الماضي. إن الدورة التاسعة والأربعين تحت قيادته، لم تمهد السبيل للاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة فحسب، وإنما ساعدت أيضا على تعزيز أسس المنظمة وبلورة جدول أعمالها للسنوات المقبلة.

ونظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي أتشرف فيها بمخاطبة الجمعية العامة بالنيابة عن تايلند حكومة وشعبا بصفتي وزيرا للخارجية، فسأكرر هنا من جديد دعم حكومتي الكامل الذي لا يتزعزع لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة وجميع ما أنجزته من أعمال ومساع. ويسعدني على الأخص، كممثل لحكومة منتخبة على أساس ديمقراطي، أن ألاحظ تعاظم دور ومشاركة الأمم المتحدة في النهوض بالمبادئ والممارسات الديمقراطية. وترى تايلند، أن الأمم المتحدة كمنظمة عالمية، تؤدي دورا هاما في الرقي بمفهوم الديمقراطية وتعزيز مبادئها في الشؤون العالمية، وكذلك في وظائف الأمم المتحدة ذاتها. وانطلاقا من هذا الاقتناع بالتالي، أتعهد أمامكم بتقديم الدعم الكامل من جانب تايلند في هذا المجال.

وخلال السنوات القليلة الماضية، قيل الكثير عن ضرورة تعزيز وتنشيط الأمم المتحدة للسنوات الخمسين المقبلة، لاعدادها لمواجهة تحديات القرن الجديد الذي يشرف فجره على البزوغ. وعلى مدى سنوات، قام عدد من الخبراء والمتمرسين والمتحمسين، من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على السواء، بتقديم عدد من الاقتراحات والتوصيات المفيدة حول سبل تحسين هياكل وأساليب عمل وكفاءة الأمم المتحدة وجدول أعمالها. ومع ذلك، فما زال أمامنا الكثير الذي ينبغي أن نقوم به إذا أريد للأمم المتحدة أن تكون منظمة "تجعل المهام سبيلها والنتائج وجهتها" كما قال الأمين العام بطرس بطرس غالي.

وفي هذا الصدد، تعتقد تايلند، أن عددا من العناصر الحيوية ينبغي توافرها لتنفيذ اصلاحات ناجحة في منظومة الأمم المتحدة. والأهم، أن الاصلاحات ينبغي أن تكون شاملة وعالمية. ويجب أن تجرى عملية الاصلاحات في جميع الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وأن تشمل جميع جوانب عمل الأمم المتحدة وأنشطتها. ولا بد من بذل جهود خاصة للتنسيق بين جميع مبادرات الاصلاح، وعلى الأخص في ثلاثة من الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة هي الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولذا، تؤيد تايلند تأييدا تاما قرار الجمعية العامة الذي اعتمدته في بداية هذا الشهر بإنشاء فريق عامل رفيع المستوى مفتوح العضوية معني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة بهدف استعراض مقترحات الاصلاح المقدمة من مصادر مختلفة وتقديم ملاحظات عنها.

وتمشيا مع هذه المبادرة، أود أن أتقدم خطوة أخرى إلى الأمام فأقترح، بالاضافة إلى الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح العضوية، اقامة محور بهدف التنسيق بين جميع مبادرات الاصلاح في جميع هيئات الأمم المتحدة. إلا أنه، ليس هناك ما يدعو لأن يحل هذا المحور محل آليات الاصلاح القائمة، مثل الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح العضوية المعني بالحالة المالية للمنظمة، والفريق العامل الرفيع

المستوى المفتوح العضوية المخصص لخطة للتنمية، والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن. فجميع هذه الأجهزة يجب أن تتعايش معا وتنسق أعمالها مع بعضها البعض، وأن يكمل كل منها عمل الآخر.

ونظرا لأن تايلند عضو في الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٦، فإنها تشارك زميلاتها الدول الأعضاء في التطلع إلى رؤية منظومة للأمم المتحدة أكثر قوة وتماسكا وكفاءة - منظمة قادرة على تحقيق الأهداف والمبادئ النبيلة المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وعلى التصدي بسرعة وفعالية للمخاطر التي تهدد السلم والأمن الدوليين؛ وعلى الاستجابة الفعالة لاحتياجات العالم الاقتصادية والاجتماعية والانسانية؛ وأيضا على النهوض بأهداف الأمن الإنساني والتنمية المستدامة. وتايلند مقتنعة، علاوة على ذلك، بضرورة ضمان أن تكون الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين أكثر انصافا وتمثيلا وديمقراطية وشفافية، وأكثر خضوعا للمساءلة، وتسمح بأكبر قدر من المشاركة في أنشطتها والقرارات التي تتخذها وأن تخدم مصالح البشرية جمعاء.

وعند الكلام عن كل هذه الصفات، لا يسع المرء إلا أن يتجه إلى التفكير في الأعمال الجارية لاصلاح مجلس الأمن. ونظرا لأن مجلس الأمن هو الجهاز الرئيسي المكلف بالمسؤولية الأساسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين، فلا بد من تغيير هيكله بحيث يكون قادرا على أداء واجباته أداء فعالا، مع كفالة شرعيته وخضوعه للمساءلة معا. وتحقيقا لهذا الهدف، ينبغي أن تسمح أساليب عمل مجلس الأمن وتشكيله الجاري إصلاحهما بأكبر قدر من المشاركة للدول الأعضاء، وخاصة الدول النامية، مع ايلاء الاعتراف الواجب، في نفس الوقت، للدول التي تعبر أوضاعها العالمية الحالية عن التحول العالمي الراهن في القوة والنفوذ.

إلا أن الاكتفاء بإصلاح مجلس الأمن يتعديل تكوينه وأساليب عمله ليس كافيا. فاذا أردنا لمجلس الأمن أن يعمل بكفاءة وفعالية حقا، فعلينا أيضا أن نعيد النظر في تصورنا لدوره. وعلينا أن نكون أكثر واقعية بالنسبة لما نتوقع من المجلس أن يقوم به وما ينبغي أن يكون قادرا على القيام به في حالات الصراع. وبعبارة أخرى لقد حان الوقت للنظر في الحد من نطاق وكثافة أنشطة حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة إلى المستوى الذي تصبح فيه مشاركتها مشاركة عملية وذات مغزى وفعالة من حيث التكلفة.

ولهذا السبب، يرحب وفد بلدي بالنقطة التي أثارها سعادة البروفسور الدكتور ديوغو فريتاس أمارال رئيس الجمعية العامة في دورتها الخمسين، بشأن ضرورة إعادة بحث السياسة العامة للأمم المتحدة في حفظ السلام. ويرحب وفدي أيضا بالجهود الجاري بذلها في اللجنة الخامسة لإصلاح عملية الموافقة على ميزانيات واعتمادات حفظ السلام، مما سيساعد على تحسين إدارة الموارد المالية للأمم المتحدة. ووفدي مقتنع بأنه لمن حسن الإدارة أن نحاول الحد من الزيادة الهائلة في نفقات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والأنشطة المتصلة بها، التي زادت في عام ١٩٩٥ إلى ما يربو على ٣ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، والتي تسهم حاليا في الصعوبات المالية التي تمر بها الأمم المتحدة.

إن مناقشة جهود الأمم المتحدة الرامية إلى صيانة السلم والأمن الدوليين من حيث الجوانب المالية والخاصة بالإدارة أمر، والنظر إليها من منظور إنساني أمر آخر. فالصراعات القبلية والعرقية والدينية التي هي مصدر الأعمال القتالية الجارية في شتى الأماكن مثل البوسنة والهرسك، والصومال، ولبنان، وقبرص والتي كانت قائمة قبل انتهاء الحرب الباردة بفترة طويلة، بل إن كثيرا منها كان موجودا حتى قبل إنشاء الأمم المتحدة. وليس بوسع الأمم المتحدة عمل الكثير ما دامت الشعوب المعنية لا ترغب في التعايش في سلام. وهذا هو السبب الذي يجعل تايلند تؤيد تماما عمل الأمم المتحدة المتواصل بشأن خطة للسلام، التي أصدرها الأمين العام للأمم المتحدة في عام ١٩٩٢. وتعتقد تايلند بشكل خاص أن مفهومي الدبلوماسية الوقائية وبناء الثقة اللذين تدعو إليهما هذه المبادرة، يمكن أن يؤثرا بشكل كبير في تعزيز السلام والتفاهم في جميع مناطق العالم.

وعلى غرار ذلك، بدأت تايلند ورابطة دول جنوب شرقي آسيا منذ عام ١٩٧١ في نشر مفهوم "منطقة جنوب شرقي آسيا للسلام والحرية والحياد"، واتخذت زمام المبادرة في معاهدة الصداقة والتعاون

في جنوب شرقي آسيا في عام ١٩٧٦، وفي مسعى أكبر هو إقامة محفل رابطة دول جنوب شرقي آسيا الإقليمي، في عام ١٩٩٤، الذي يضم ١٨ دولة من منطقة آسيا والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي. ومما يبعث على السرور البالغ أن المحفل أثبت بشكل متزايد، بعد عامين من وجوده، أنه أداة نافعة للسلام والتفاهم، فقد أسهم إسهاما كبيرا في الجهود الرامية إلى ممارسة الدبلوماسية والوقائية وبناء الثقة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وخلال العام الماضي، طرأ عدد من التطورات الهامة في مجال الاقتصاد العالمي. ذلك أن إنشاء منظمة التجارة العالمية، وإن كانت لا تزال في مرحلتها الأولية، تبشر بالخير بالنسبة لوضع نظام واضح ومتوازن وفعال للتبادل التجاري العالمي في نهاية المطاف. وينبغي مواصلة بذل الجهود لإدماج الاقتصادات التجارية الكبرى، وكذلك الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، في إطار منظمة التجارة العالمية من أجل إضفاء الطابع العالمي بشكل أكمل على معايير وممارسات التجارة الحرة والعادلة.

وبالمثل، فإن إبرام اتفاقات جولة أوروغواي بعثت على الأمل في وضع نظام تجاري عالمي أكثر عدلا وانفتاحا. ومن الأهمية بمكان تنفيذ هذه الاتفاقات تنفيذا تاما في أقرب وقت ممكن. كما أن من الضروري أن تمتنع الدول الأطراف عن استخدام التدابير الأحادية والتعسفية، فهذه تتناقض وروح الاتفاقات وأحكامها وتعرقل التدفق الحر للتجارة بين الدول والمناطق. غير أن الواقع المحزن هو أنه على الرغم من هذه الاتفاقات فإن الدول التجارية مثل تايلند لا تزال تعاني من التدابير المتخذة من جانب واحد والتعسفية في مجالات مثل الزراعة، والمنسوجات، ومنتجات الصناعة الخفيفة.

ولهذا السبب، تعتقد تايلند أن إجراء مزيد من المناقشات والمفاوضات بشأن التعجيل بتنفيذ تعهدات جولة أوروغواي والمسائل المتصلة بها لا تزال أمرا ضروريا. كما ينبغي بذل الجهود لضمان أن تيسر حصيلة هذه المناقشات والمفاوضات إقامة التوازن بين مصالح واهتمامات البلدان النامية ومصالح واهتمامات نظائرها من البلدان الأكثر نموا. وتحقيقا لهذا الغرض، تعتقد تايلند أيضا أنه يمكن لمؤسسات الأمم المتحدة، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن تقوم بدور هام في الجمع بين مصالح واهتمامات جميع الأطراف المعنية، ولا سيما مصالح واهتمامات أعضاء الاقتصاد العالمي من الدول النامية والأقل نموا، والتعبير عن تلك المصالح والاهتمامات.

إن اتفاقات التجارة العالمية ليس وحدها التي تقرب البلدان بعضها من بعض. فثمة تطور آخر نرحب به في الاقتصاد الدولي يتمثل في توثيق التعاون بين التجمعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية. والواقع أن الروابط بين هذه الكيانات أوجدت في شتى أنحاء العالم شبكة تكافل تتمتع بطاقات هائلة، ومن شأنها أن تعود بالنفع على جميع الأطراف المعنية. بيد أنه يجب مواصلة إيلاء العناية لضمان ألا تنغلق هذه التجمعات على نفسها وتصبح تكتلات تجارية إقليمية حصرية بشكل متبادل. ذلك أن تطورا من هذا القبيل سيكون ضار الأثر على روح تعددية الأطراف التي دعمتها هذه الهيئة خلال الخمسين عاما الماضية، وعلى نظام التجارة العالمي.

وبينما أصبح التعاون الاقتصادي داخل الإطار الإقليمي، مثل رابطة دول جنوب شرقي آسيا، أمرا مألوفا، يجدر بالذكر أن الأطر التعاونية تجتاز الآن الحدود الفاصلة بين الشمال والجنوب، وبين الشرق والغرب. فالمحيطات لم تعد فاصلا. والجهود المتمثلة في هيئة التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ ورابطة دول جنوب شرقي آسيا - الاتحاد الأوروبي تبشر بإقامة تعاون اقتصادي أوثق عبر المناطق، بغض النظر عن البعد والحدود الجغرافية. وبينما تمتد شبكات التعاون المتنامية هذه في جميع أنحاء العالم، وتتضاعف التجارة العالمية العابرة للمحيطات، تصبح الفروق الجغرافية والاقتصادية غير ذات صلة بشكل متزايد. كما تتضاءل في حقيقة الأمر الخطوط الفاصلة الحادة بين الأثرياء والفقراء، وبين نصفي الكرة الغربي والشرقي.

إن التنمية الاقتصادية المستدامة يجب أن تسير جنبا إلى جنب مع التنمية البشرية المستدامة. فلا سبيل إلى تحقيق الرخاء ما دام هناك إنكار لحقوق الإنسان الأساسية واحتياجاته الأساسية. إن تايلند، باعتبارها بلدا يعلق أهمية كبيرة على مبادئ العدالة الاجتماعية والرفاه الاجتماعي وحقوق الإنسان، تؤيد تماما جهود الأمم المتحدة في مجالات تخفيف وطأة الفقر، والتعليم، والرعاية الصحية، ومكافحة إساءة

استعمال المخدرات والاتجار بها. والاتجار بالمخدرات على وجه الخصوص لقي دائما اهتماما خاصا في تايلند. ونظرا لموقع تايلند الجغرافي بالقرب مما يسمى بـ "المثلث الذهبي"، فقد دأبت على دعم الجهود الدولية على الصعيدين العالمي والإقليمي على حد سواء، الرامية إلى منع المخدرات ومكافحتها وكبح استعمالها. وجرى تكثيف هذا الدعم في السنوات الأخيرة مع ظهور وباء القرن العشرين ألا وهو متلازمة نقص المناعة المكتسب. وتايلند تؤمن بأن هذا المرض، شأنه شأن المخدرات يمثل مصدر انشغال عالمي، وينبغي للمجتمع الدولي أن يتصدى له بصورة جماعية، لما لديه من آثار مدمرة على الإنسان. وفي هذا السياق، يود وفد بلدي أن يعرب عن تأييده لأعمال الأمم المتحدة الجارية بشأن المبادرات المتعلقة "بخطة للتنمية"، التي من شأنها أن تساعدنا على إيجاد نهج عملية أكثر من ذي قبل للتنمية، ومعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية وقضايا الأمن الإنساني السالفة الذكر بكل أبعادها، باسلوب مثمر أكثر فعالية.

وعلى الرغم من الانجازات الكثيرة التي حققتها الأمم المتحدة في الخمسين عاما الماضية، لا نزال نجد أنفسنا في عام ١٩٩٥ بعيدين عن الأحلام والآمال التي استلهمها واضعو ميثاق الأمم المتحدة في ١٩٤٥، ولذلك من المناسب لنا، نحن شعوب الأمم المتحدة، في هذا العام الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها، أن نكرس أنفسنا من جديد لتحقيق آمال وأحلام واضعي ميثاق الأمم المتحدة، وذلك حرصا على مصلحتنا ومصلحة أطفالنا. وعلى مدى السنين طلبنا الكثير من الأمم المتحدة، وأخذنا منها الكثير أيضا. ولا نزال نفعل ذلك بدرجة أكبر وفي حالات أكثر. وقد حان الوقت لكي نستثمر من جديد في الأمم المتحدة. يجب أن نجزل العطاء نوعيا وكميا. فليس هناك بديل للأمم المتحدة رغم ما فيها من أوجه البعد عن الكمال.

إن جيل الحرب العالمية الثانية أنشأ لنا الأمم المتحدة، وأضاء لنا منارة الأمل، ومسؤوليتنا الآن تكمن في أن نسلم إلى الأجيال القادمة منارة أكثر اشراقا، تتمثل في أمم متحدة أكثر انتعاشا وقوة، أمم متحدة تستطيع أن تصمد للزمن وتساعدنا على التغلب على تحديات القرن المقبل.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتحدث التالي، هو نائب رئيس وزراء لكسمبرغ، ووزير الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية والتعاون فيها، سعادة السيد جاك بوس وأعطيه الكلمة.

السيد بوس (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود، كغيري من المتحدثين السابقين، أن أنقل إلى رئيس الجمعية العامة في دورتها الخمسين تهانينا الحارة بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية، وإنني على يقين من أنه كممثل للبرتغال، وهو بلد قريب من بلدنا، سيضطلع بمهارة وفاعلية بمسؤولياته المختلفة في قيادة مداولاتنا.

لقد أوضح السيد خافيير سولانا، رئيس مجلس أوروبا مؤخرا موقف الاتحاد الأوروبي تجاه عمل الأمم المتحدة وتجاه التحديات الكبيرة التي يطلب منها مواجهتها. وهذه هي أيضا وجهات نظر وفدي. ونحن نرحب بالاحتمالات الواعدة بالخير، التي بدأت تظهر في البلقان وفي الشرق الأوسط. أما بالنسبة لشيشنيا، فإننا من ناحية أخرى نشعر بالأسف لأن الأطراف تتلكأ في تحقيق السلم في هذه المنطقة التي عانت الكثير في السنة الماضية.

وفي يوغوسلافيا السابقة، أدت التطورات المؤثرة التي حدثت في الشهور الأخيرة إلى أحداث تغير ملموس في طبيعة الصراع الذي يدور هناك. فبعد سنوات من الحرب الأهلية والأعمال الوحشية و "التطهير العرقي"، نشهد الآن بزوغ بادرة أمل. إنني أرحب بالاتفاقات الأخيرة التي تم التوصل إليها في جنيف بين الأطراف المتحاربة، وكذلك بالاتفاق على فك الحصار عن سراييفو الذي أمكن التوصل إليه بفضل جهود الوساطة التي قام بها المبعوث الخاص الأمريكي السيد ريتشارد هولبروك، ومع ذلك فإنني أدرك تماما أن المفاوضات بشأن التسوية الشاملة ستكون مطولة وأن تنفيذ ما تسفر عنه هذه المفاوضات سيكون عملا صعبا.

وحكومة لكسمبرغ مستعدة للاسهام في الجهود الرامية إلى إعادة البناء إذا توفرت ظروف معينة، وهي التنفيذ الفعال لتسوية شاملة، وتنفيذ خطة نزع السلاح واحترام حقوق الإنسان للأقليات بما في ذلك حق العودة.

وفي الشرق الأوسط، اختتمت مؤخرا المفاوضات الخاصة بإبرام اتفاق ثان بشأن الحكم الذاتي في الأراضي المحتلة. لقد أبدى السيد رابين والسيد بيريز، فضلا عن السيد عرفات مثابرة وإرادة سياسية يضرب بهما المثل، ونحن نقدم لهم تهانينا الحارة.

ونحن جميعا مطالبون بالمساعدة في نجاح هذا المسعى الضخم الذي يبذل الآن لتحقيق السلم. وقد شرعت حكومتي في عمل هام في سبيل التعاون من أجل التنمية في الأراضي المحتلة. وسترسل حكومتي أيضا مراقبين لمراقبة الانتخابات التي ستجرى قريبا، والتي ستعتبر اختبارا حاسما لمدى النجاح في خلق مجتمع مدني ديمقراطي هناك.

ويلاحظ بلدي مع الارتياح التمديد غير المحدود في أيار/مايو الماضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهو يوجه نداء عاجلا إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية لمناشدتها أن تمتنع عن إجراء أية تجارب جديدة، وأن تستجيب للوقف الراهن. هذا القرار من شأنه أن يساعد على خلق مناخ مؤات لإبرام معاهدة عالمية في ١٩٩٦ تفرض على التجارب النووية. حظرا يمكن التحقق منه على نحو سليم.

لقد اختتم مؤخرا المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين. وتشيد حكومتي بالتقدم المحرز في هذا المؤتمر. وترحب بالاعتراف للمرة الأولى بحقوق المرأة باعتبارها جزءا أساسيا لا يتجزأ من جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ونذكر بصفة خاصة الاعتراف بحق المرأة في التحكم في صحتها الجنسية وفي الحصول على الموارد الاقتصادية على قدم المساواة. أما "الحق في الاختلاف" الذي ينادى به المتعصبون الدينيون فلا ينبغي أن يعرقل تنفيذ هذه المبادئ الجديدة.

إن الأحداث التي جرت قبل فترة من الزمن كانت تحملنا على الاعتقاد بأن العالم القديم المتقطب إلى قطبين قد أصبح في خبر كان، وإن نظاما عالميا جديدا أوشك أن يحل محله بصورة آلية. ومن المؤسف أن الواقع لم يؤكد هذا الأمل. فالعالم المتعدد الأقطاب الذي نعيش فيه لم يصبح أبدا عالما أكثر اتحادا أو أكثر تضامنا أو أكثر أمنا.

فقد نشبت الصراعات العرقية في أجزاء كثيرة من العالم، وكسبت النعرة القومية الضيقة الأفق أنصارا، وانتشر التعصب الديني والسياسي.

وكنا نعتقد أن دور المنظمات المتعددة الجنسيات سيزداد بتزايد التعاون الدولي، ولكن الأمر لم يكن دائما على هذا الحال. فدور منظمتنا كان في الكثير من الأحيان يفهم فهما خاطئا أو يصور للجمهور على غير صورته الحقيقية.

في حالات كثيرة كانت الصورة التي تعطى عن الأمم المتحدة بعيدة عن الانصاف. ولم تكن تأخذ بعين الاعتبار الضغوط العديدة التي تعمل الأمم المتحدة في ظلها. إن الناقدين كثيرا ما كانوا يخطئون الهدف متناسين أن الدول الأعضاء هي التي تمنع الأمم المتحدة من اتخاذ القرارات أو من العمل وذلك برفضها توفير الموارد اللازمة.

إن الالتزام السياسي للدول الأعضاء لا يتكافئ في كثير من الأحيان مع المسؤوليات المتزايدة للأمم المتحدة.

وعلى منظمتنا اليوم أن تواجه حالة جديدة ناشئة عن كون معظم الصراعات الراهنة صراعات ناشبة داخل حدود الدولة الواحدة وليست صراعات فيما بين دول مختلفة. والخوض فيها يشكل تدخلا، والأمم المتحدة وحدها هي التي يمكن أن تضفي الشرعية على هذا.

وهذه الصراعات الإثنية والدينية التي ترجع في منشأها إلى قضايا اقتصادية واجتماعية صراعات ناتجة لا عن تصرفات الجيوش النظامية وحدها بل أيضا عن القوات غير النظامية والفصائل المختلفة. وغالبا ما يكون المدنيون أكبر ضحاياها إن لم يكونوا المستهدفين أصلا منها.

والبعثات التي يطلب من الأمم المتحدة الاضطلاع بها بعثات تزداد تعقدا وصعوبة وخطورة مع الأيام. والأمم المتحدة تطالب بالمحافظة على السلم وكثير ما لا يكون هناك سلم لتحافظ عليه.

ومع ذلك، حققت الأمم المتحدة عددا من النجاحات التي كانت هامة ولكن وسائط الإعلام كانت تميل الى التقليل من أهميتها، سواء كانت في

ناميبيا، أو كمبوديا، أو السلفادور، أو موزامبيق، أو هايتي. ففي تلك البلدان، ساعدت الأمم المتحدة الشعوب على التغلب على سنوات من الحرب الأهلية وتوجيه طاقاتها الى بناء دول ديمقراطية.

وهذه الأعمال الإيجابية الشجاعة تمثل مفارقة إذا قيست بردود الفعل المتخاذلة إزاء صراعات هددت أرواح آلاف المدنيين وعرضتهم لانتهاكات مروعة لحقوقهم الأساسية. ولقد كان هذا هو الحال في رواندا كما كان أيضا لوقت طويل في يوغوسلافيا السابقة، حتى مع تقديم المجتمع الدولي لمساعدة إنسانية كبيرة ومعاونته في تخفيف معاناة الضحايا. ولكن ما دامت الأمم المتحدة لا تأخذ بنهج أكثر تحديدا وأكثر حزما بما يسمح لها بمنع وقوع أمثال تلك الكوارث، فإن فعالية ومصداقية منظمتنا ستتعرضان لخطر التشكيك فيهما.

وكما أكدت توا فيما يتعلق بالصراعات في يوغوسلافيا السابقة، يجب أن نتعلم من حالات فشلنا ونجاحاتنا غير الكاملة. وبلدي يشجع الجهود الرامية الى توفير قدرة للرد السريع للأمم المتحدة. لكن ينبغي للمنظمة أيضا أن تجيب على التساؤل التالي: ألا يكون التعاون الأكبر مع المنظمات الإقليمية المتخصصة، مثل منظمة حلف شمال الأطلسي أو الاتحاد الأوروبي، أجدى وأكثر اقتصادا في بعض الحالات. وعلى أية حال، ينبغي ألا تنشأ أي عملية جديدة للأمم المتحدة إلا على أساس تقييم من الزاوية العسكرية كذلك. فضلا عن ذلك، ينبغي للأمم المتحدة أن تحرص على تزويد قادة أي عملية بالموارد العسكرية الكافية والتوجيهات السياسية الواضحة المتسقة.

لقد شهد عصرنا تطورات كبيرة على المستوى الوطني. وثارت شكوك حول مفهوم الدولة سواء بوصفها آلية لحل المشاكل الوطنية وكعنصر أساسي في النظام الدولي. والدول تجد أنفسها مهددة بشكل متزايد بالتفكك، كما تجد مواطنيها يسعون الى الإفلات من قهر الكيانات الجامدة ويطالبون بأن يصبحوا جزءا من مجموعات إثنية محددة تحديدا أضيق.

وفي ذلك الإطار، تبدو الديمقراطية أفضل الوسائل لكفالة بقاء الدولة كجهاز صالح لتصريف الشؤون العامة وكضامنة للتقدم. وعلى المستوى الوطني، توفر الديمقراطية الاستقرار الضروري للسلم بضمان احترام حقوق الإنسان والسماح للسكان بالتعبير عن إرادتهم. وعلى المستوى الإقليمي، كما هو الحال في أوروبا، تشرك الديمقراطية الدول، صغيرها وكبيرها، في عملية صنع قرارات مشتركة، وتسهم في التنمية بالتشجيع على التعاون ورعاية السلم. فالدول الديمقراطية لا يحارب بعضها البعض.

ولذلك، فإن هناك واجبا هاما على المجتمع الدولي يتمثل في تعزيز الديمقراطية فيما بين الدول وفي داخلها بمساعدتها على بناء نظام ديمقراطي؛ وبتقديم الدعم اللوجستي والفني لها في تنظيم الانتخابات الحرة؛ وبتشجيع قيام قطاع عام يضمن الإدارة السليمة لشؤون الدولة؛ وبإمداد مختلف قطاعات المجتمع المدني بالموارد لدعم أسس الديمقراطية. وحكومة لكسمبرغ تقدم دعما ملموسا لأنشطة منظمتنا في هذا المجال.

ونحن نرى، أن النهوض بحقوق الإنسان مجال آخر له أولوية. وعلى وجه الخصوص، فإن اعتماد اتفاقية تتعلق بحقوق الطفل يمثل خطوة كبرى الى الأمام. وهذه الاتفاقية صك قيم يساعد على حماية الأطفال من سوء المعاملة الجسدية والعقلية. ولذلك من الضروري على الحكومات التي صدقت على الاتفاقية أن تصدر وتنفذ التشريع الوطني اللازم. لقد بدأت الجمعية العامة نشاطا دوليا نيابة عن الملايين من أطفال الشوارع. وحكومة بلدي تقترح القيام بجهد مماثل لمساعدة الملايين من الأطفال الذين يعملون بحكم الضرورة بل بالإكراه.

إنه من غير المقبول، بل ومما لا يمكن السكوت عليه، أن يكون هناك في نهاية القرن العشرين أكثر من بليون فرد يعيشون في فقر مدقع، وحوالي بليون ونصف بليون من الرجال والنساء والأطفال ممن لا يتوفر لهم الغذاء الكافي والمياه الصالحة للشرب ولا يحصلون على التعليم أو على أبسط أنواع العناية الصحية. حقا، إن أجزاء معينة من الجنوب تحظى اليوم بتنمية كبيرة، لكن أجزاء أخرى، خاصة في القارة الأفريقية، تبدو وقد فاتها ركب التقدم الذي يستفيد منه الاقتصاد العالمي في مجموعه.

ومن المثير للانزعاج أيضا أن المظالم سواء في داخل البلدان، أو فيما بين بلدان الجنوب والشمال

آخذة في التزايد بدلا من النقصان، وأن خُمس البشرية الأغنى يملك أكثر من أربعة أخماس الناتج الاجتماعي العالمي بينما خُمس البشرية الأفقر عليه أن يكتفي بـ ١,٤ في المائة.

وفيما يتعلق بالبلدان النامية، يقع علينا واجب مساندتها. وهذه المساندة ينبغي أن تكمل وتعزز الجهود التي لا بد أن تبذلها هذه البلدان نفسها على المستوى الوطني. ولقد ضاعفت لكسمبرغ مساعدتها الإنمائية في غضون بضع سنوات. وهي ملتزمة بتحقيق هدف الـ ٠,٧ في المائة للمساعدة الإنمائية الرسمية قبل نهاية القرن. وهي تود أيضا أن ترى تقدما جديدا محققا في خفض الديون التي لا تزال تشل حركة تنمية العديد من البلدان النامية.

ويجب على منظمتنا أن تقوم بدور مركزي بوصفها المؤسسة الكبرى للتعاون الدولي على المستوى العالمي. ولقد كان هذا في الحقيقة ما تصوره ميثاقنا. فالديباجة تؤكد الحاجة الى تعزيز "ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعا" وهي بذلك قد جعلت التنمية واحدا من الأهداف الرئيسية لمنظمتنا.

وبعد خمسين عاما من إنشاء الأمم المتحدة، نعتقد أن الوقت قد حان لنبدأ استعراضا متعمقا لأنشطة وبنيات المنظمة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، واضعين في الاعتبار التغيرات البعيدة المدى التي حدثت واكتساب المشاكل طابعا عالميا متزايدا. وهذا الاستعراض ينبغي أن يعترف فيه بأن البلدان تواجه ظواهر جديدة تختلف في الكثير من الأحيان ولكنها تتشابه من حيث امتداد آثارها الى خارج الحدود الوطنية.

وإنني أفكر، في جملة أمور، في المشاكل الصحية مثل مرض "الإيدز" أو المشاكل البيئية مثل استنفاد طبقة الأوزون والاحترار العالمي. وهناك أيضا طواهر اجتماعية مثل النمو السكاني، وضغط الهجرة، ومشكلة اللاجئين، وانتهاكات حقوق الإنسان. ومسائل أخرى تتعدى الحدود الوطنية وتثير قلقا متزايدا هي تهريب المخدرات والأشكال الجديدة من العنف والجريمة بل والإرهاب الدولي.

إننا بحاجة الى نظام فعال مبني على هذه الحقائق له قدرة أكبر على مراعاة اهتمامات البشرية كلها، وبخاصة الأجزاء الأفقر منها. وينبغي أن يكون هذا النظام قادرا على تحديد سياسات متكاملة وإرساء مبادئ توجيهية واضحة متماسكة. والتعاون بين المؤسسات المالية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة ينبغي أن ينظم على نحو يضع هذا في الاعتبار.

إن الأمم المتحدة وحدها هي التي لها المشروعية والسلطة الضروريتان للقيام بهذا الإصلاح. وعمل التجديد والتوضيح الذي بدأ بـ "خطة للتنمية" مكون طبيعي من مكونات هذا المنظور العالمي. وبلدي، جنبا الى جنب مع شركائه في الاتحاد الأوروبي، ينوي الإسهام إسهاما نشطا في المناقشة التي ستجرى بشأن هذا الموضوع.

وبمناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، نظرت عدة جماعات نشطة في التحديات التي تواجه الإنسانية وقدرة الأمم المتحدة على التصدي لها. وأشير هنا بشكل خاص الى لجنة كارلسون ـ رامفال، التي قدمت تقريرا بعنوان "عن الحكم العالمي"، والى فريق عامل مستقل معني بمستقبل الأمم المتحدة أنشأه الأمين العام نفسه وقدم نتائج دراسته في شهر حزيران/يونيه الماضي. وهذان التقريران يطرحان عددا من الإصلاحات الأساسية ويقدمان اقتراحات محددة، تتضمن اقتراحا بإنشاء مجلس أمن اقتصادي.

وأعتقد أن هذه المقترحات مصدر الهام قيم وتقدم إسهاما هاما للعمل الإصلاحي الذي هو عمل ينبغي متابعته وتكثيفه. وأعلق أهمية كبرى على دراسة هذين التقريرين اللذين أوكلت جمعيتنا دراستهما الى فريق عامل رفيع المستوى أنشئ مؤخرا في إطار مهمة تعزيز منظومة الأمم المتحدة.

وقبل أن أختتم بياني أود أن أتناول مسألتين تتعلقان بعملية الإصلاح التي بدأتها المنظمة هما مسألتا توسيع عضوية مجلس الأمن، ووضع أساس متين للموارد المالية اللازمة للأمم المتحدة.

إن مجلس الأمن يتحمل اليوم مسؤوليات عديدة. وقراراته تلزم جميع الدول الأعضاء وتؤثر تأثيرا حاسما على مصير ملايين البشر. وتبعا لذلك يجب أن يكون مجلس الأمن معبرا على أوفى نحو ممكن عن تصميم المجتمع الدولي في مجموعه. إن مجلس

الأمن، إن أصبح أكثر تمثيلا لعالم اليوم، سيعزز بذلك مشروعية إجراءاته وييسر تنفيذ قراراته.

وتؤيد حكومتي إجراء زيادة متوازنة تنطوي على ضم أعضاء دائمين وغير دائمين الى المجلس من الشمال والجنوب على حد سواء. وعلى وجه الخصوص نود التسليم بمركز العضو الدائم لبعض الدول ذات القوة الاقتصادية التي أصبح دورها الإيجابي في الشؤون الدولية من الأمور المعترف بها منذ أمد بعيد.

وتحسين التمثيل في مجلس الأمن لا يمكن تحقيقه إلا بإعادة تشكيل عضويته: وهو يتطلب أيضا مزيدا من الشفافية في عمليات صنع قراراته. ولا بد من تعزيز الحوار مع الأعضاء الآخرين في المنظمة، ولا سيما البلدان التي تساهم بقوات في عمليات حفظ السلام.

وأخيرا، لقد آن أوان حذف الاشارات في الميثاق الى "الدول المعادية" التي لم يعد لها وجود منذ أمد بعيد.

ونحن ندرك جميعا خطورة الأزمة المالية التي تواجهها المنظمة. فهي ليست ناتجة عن المبالغ التي أنفقتها، والتي هي مبالغ ضئيلة نسبيا إذا ما قورنت بالمبالغ التي تنفق على نواح أخرى. إنها ناتجة أساسا عن وفاء الدول الأعضاء غير الكامل بالتزامها بتسديد اشتراكاتها في ميزانية المنظمة إن هي وفت بهذا الالتزام أي وفاء. إن كل الدول بلا استثناء ملزمة بموجب الميثاق بأن تسدد اشتراكاتها في حينها وبالكامل.

وتؤيد حكومة لكسمبرغ إنشاء آلية مراقبة تكفل الإدارة السليمة لمنظومة الأمم المتحدة.

وبمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، يتعين على الدول الأعضاء أن تحفظ لنفسها نهجا يضفي على المنظمة شرعية ومصداقية جديدتين في القرن القادم. ولن ينجح هذا إلا إذا قامت الدول باشراك ممثلين عن المجتمع المدني، وخاصة عن المنظمات غير الحكومية في هذا الجهد.

ولكن أداء الأمم المتحدة السليم وكفاءتها سيتوقفان في المحك النهائي، أولا وقبل كل شيء، على الدعم السياسي الذي تقدمه الدول الأعضاء، ولا سيما أكثرها قوة للنهج التعددي في معالجة الأمور، وكذلك على الموارد السياسية والعسكرية والمالية التي تكون على استعداد لتوفيرها للمنظمات الدولية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والتجارة لنيوزيلندا، سعادة الرايت أونورابل دونالد تشارلز مكينون.

السيد مكينون (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أغتنم هذه المناسبة لأهنئ السفير ديوغو فريتاس دو أمارال ممثل البرتغال على انتخابه لرئاسة الجمعية في هذه الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة.

وأود أن أتقدم بترحيب خاص لبالاو بوصفها العضو الـ ١٨٥. وانضمام بالاو الى عضوية الأمم المتحدة يشرفنا حيث أنها دولة شقيقة في منطقة المحيط الهادئ.

وأود أن أتحدث هنا اليوم عن جعل المعمورة مكانا أكثر أمنا بالنسبة لنا جميعا؛ وعن التقدم المحرز في السنوات التي انقضت منذ نهاية الحرب الباردة، وما لا يزال يتعين علينا القيام به. إن الذاكرة قصيرة؛ ومن الصعب أن نتذكر درجة الريبة المتبادلة التي كانت تتسم بها السياسات العالمية قبل بضع سنوات.

لقد خطونا خطوات كبرى في الآونة الأخيرة. وقد حقق المجتمع العالمي الكثير في جهوده الرامية الى جعل العالم مكانا أكثر أمنا واستقرارا. ولكننا بحاجة الى التحرك والى ترسيخ منجزاتنا في السيطرة على أسلحة التدمير الشامل المروعة والحد منها وإزالتها. ولم نشهد بعد العائد الذي توقعنا جميعا جنيه من انتهاء الحرب الباردة.

إن الانتقال الى عالم ما بعد الحرب الباردة ليس بالسهل. ويؤلمنا أن أصبح علينا أن نعي ذلك. وعلى أننا في السنوات الأخيرة أصبحنا نجد مدعاة للاعتقاد بأن من الممكن تحقيق نظام عالمي جديد.

وكان إنحسار الآفة النووية من الأسباب الكامنة وراء هذا الأمل وهذا التفاؤل. فللمرة الأولى منذ ٥٠ عاما التزمت الدول النووية بالتخفيض بدلا من التصعيد، وبالإزالة والتدمير بدلا من الصنع والاستحداث.

بيد أن الأحداث الأخيرة قد ألقت غمامة على فترة التفاؤل الوجيزة هذه. ونيوزيلندا لا تعتقد أن الاستمرار في إجراء التجارب النووية، أيا كان موقعها، مما يسهم في إيجاد عالم أكثر أمنا. بل على النقيض من ذلك فإن التجارب النووية تبعث برسالة خاطئة الى الدول الحائزة للأسلحة النووية أو الدول التي تطمح الى حيازتها. إنها تخبرها أيضا بأن تطوير هذه الأسلحة ما زال مقبولا.

والتجارب النووية التي أجريت منذ تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد أخلت بالتوازن الدقق الذي تحقق في ذلك المؤتمر. وقد اعتقدت نيوزيلندا حينذاك، وما زالت تعتقد، أن التمديد اللانهائي هو الخيار الصحيح. والعالم يحتاج الى نظام قوي لعدم الانتشار، نظام لا يمكن التشكيك فيه نتيجة لتغير الظروف العالمية. لكن المؤتمر قطع شوطا أبعد من ذلك، وقد بينت الأغلبية الساحقة من المشاركين بوضوح معارضتها للتجارب النووية. وسجلت أيضا رغبتها في التحرك صوب العالم الخالي من الأسلحة النووية الذي تتوخاه المادة السادسة من المعاهدة. إن التجاهل المتعجرف لهذه الرغبة والاستخفاف بآراء العديدين قد سببا خيبة أمل كبيرة. وستستغرق استعادة الثقة التي كانت موجودة وقتا طويلا.

ما انفكت نيوزيلندا وبقية منطقة جنوب المحيط الهادئ تقف وقفة صامدة مشرفة في معارضة الأسلحة النووية وتجريبها. إننا نمقت التجارب أينما وقعت. ولكن القرار باستئناف التجارب فيما نعتبره عقر دارنا قد أثار بصفة خاصة حفيظة شعب نيوزيلندا. وقد أعرب قادة محفل جنوب المحيط الهادئ عن سخطهم في اجتماعهم الذي انعقد قبل أسبوعين. وقد أعادوا الى الأذهان الذكريات المؤلمة في المنطقة التي تعود الى عهد التجارب التي كانت تجري في الجو قبل فترة تتراوح بين ٢٥ و ٥٠ عاما.

ولم تقف منطقة جنوب المحيط الهادئ وحدها في معارضتها للتجارب النووية. فالحكومات والبرلمانيون والشعوب في كل مكان قد أعربوا عن معارضتهم بغضب وجزع واستياء. والحكومتان اللتان ما زالتا تجريان التجارب النووية يجب عليهما أن تصغيا الى صوت المجتمع الدولي. إنهما ترقصان على أنغام لا يريد أحد سماعها.

وفي ظل هذه الظروف، ستقدم نيوزيلندا، مع مجموعة تمثل الدول التي تتشاطر نفس الآراء مشروع قرار ملائما إلى اللجنة الأولى التابعة لهذه الجمعية.

إن إجراء التجارب يمثل خطوة إلى الوراء، وأنا أدينها. فالوقت لم يفت بعد، وكل ما ينبغي أن تقوم به الصين وفرنسا هو الإصغاء إلى الرأي العام الدولي والإعلان عن وقف برنامجيهما المتعلقين بإجراء التجارب.

وأريد أن أرحب بالتزام ثلاث من الدول الحائزة للأسلحة النووية - وهي فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة - بفرض حظر حقيقي على إجراء التجارب النووية: أي فرض حظر على جميع التفجيرات النووية، مهما كانت صغيرة. وهذا ما دعونا إليه دائما: أي الحظر الشامل بكل ما في كلمة "شامل" من معنى. ويسعدنا أن هذا يلاقي دعما جديا.

وتدعو نيوزيلندا الدولتين الحائزتين للأسلحة النووية اللتين لم تعلنا بعد عن تأييدهما الكامل لهذا النهج إلى المبادرة للقيام بذلك على وجه السرعة. فالوقت يمر بسرعة. والموعد النهائي للمفاوضات هو ١٩٩٦، ويعتبر المجتمع الدولي مؤتمر نزع السلاح مسؤولا عن التقيد بهذا الموعد النهائي وإعداد معاهدة يكون نطاقها شاملا بحق.

وفي هذا الصدد، أصبحت الجمعية العامة تشعر بالقلق المتزايد حيال موقف عدم المساءلة في مؤتمر نزع السلاح. ويرجع جانب كبير من المشكلة إلى أن عضويته محدودة وليست ذات طابع تمثيلي. وقد آن منذ زمن طويل أوان توسيع المؤتمر. وترحب نيوزيلندا بالتقدم المحرز في الأسابيع الأخيرة في جنيف، ونحن نعرب عن امتناننا للمغرب على جهودها في هذا الصدد.

لكن الاختبار الحقيقي سيكون فيما إذا كان سيتسنى للأعضاء الجدد شغل مقاعدهم بحلول موعد اجتماعنا هنا مرة أخرى في العام القادم. وفي الوقت الحالي، ما زالت النتيجة غير مرضية. وأذكر بأن التمثيل الديمقراطي كان ذات مرة في صميم المناقشات في حفلة شاي في بوسطن. فلنأمل ألا تكون هناك حفلة شاي في نيويورك في ١٩٩٦ بشأن عضوية مؤتمر نزع السلاح.

كما أحث أعضاء مؤتمر نزع السلاح على أن يتجاوزوا مسألة إبرام معاهدة لفرض حظر شامل على التجارب. فنيوزيلندا تود أن ترى إبرام اتفاق دولي يحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية. وسيشكل ذلك خطوة هامة أخرى صوب التفاوض بشأن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ونحث مؤتمر نزع السلاح على حسم خلافاته الإجرائية والشروع في المفاوضات.

وأود أن أضيف أنه في مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، طرحنا فكرة التفاوض بشأن اتفاق لحظر إنتاج الأسلحة النووية في المستقبل. فهذا يمكن أن يقربنا خطوة من إزالة الخطر النووي.

ولكن من الأهمية بمكان أيضا تناول المسائل المتصلة بالأسلحة التقليدية.

وأود أولا، أن أتناول مسألة الألغام الأرضية. أريد أن أهنئ الأمين العام وموظفيه على طريقة معالجتهم لهذه المسألة وإذكاء الوعي العام في أنحاء العالم. وقد جاء المؤتمر الذي انعقد في جنيف هذا العام في أوانه - إلا أن ثمة حاجة للمزيد. ولا بد من توفير الموارد المالية والتقنية للمساعدة في التخلص من ملايين الألغام الغادرة، القاتلة والمدمرة للمعيشة، التي زرعت من قبل. وإنني أتعهد بمواصلة المساعدة التي تقدمها نيوزيلندا في هذا العمل.

وبطبيعة الحال، ليست عملية التخلص وحدها هي الجواب. فلا بد من إحراز تقدم عاجل للتعامل مع هذه الأسلحة البغيضة، التي ما زالت تودي بأرواح الأبرياء - من المزارعين وأطفالهم، ومن أصحاب الحوانيت والحطابين وحاملي الماء - بعد توقف الصراع بوقت طويل. وإنني أطلب إلى جميع المشاركين في المؤتمر الذي افتتح هذا الأسبوع في فيينا، والذي يهدف أساسا إلى تنقيح القانون الدولي الخاص بالألغام البرية، إلى العمل معا لوضع أشد القيود الممكنة على هذه الأسلحة العشوائية تماما. وأريد أن أعمل على إزالتها بالكامل من ترسانات العالم.

وهذا يقودني إلى مسائل أوسع نطاقا تتعلق بنقل الأسلحة. نحن منزعجون جدا من جراء الزيادة غير الضرورية ولا المعقولة في نقل الأسلحة ففي وقت تمس فيه الحاجة بشدة، على الصعيد العالمي، إلى موارد من أجل التنمية والبيئة والصحة، ماذا يكون السبب في أنه لا تزال هناك مقاومة لأكثر الإجراءات تواضعا، مثل تعزيز سجل الأمم المتحدة الخاص بالأسلحة التقليدية؟

فلا السلم ولا التنمية يمكن أن يتقدما إذا وظفت الدول الموارد الاقتصادية المتزايدة الندرة في قطاعات الدفاع في اقتصاداتها. إن جزءا كبيرا جدا من القدرة الاقتصادية العالمية يذهب للتسلح في حين أن مواطني العالم في أمس الحاجة إلى مستوى أفضل من الصحة والتعليم وإلى مستقبل أفضل لأطفالهم.

إن توافر الأسلحة التقليدية على نطاق واسع وانبعاث النزعة القومية الإثنية، قد تمخضا معا عن مزيج بالغ الخطورة، يشكل تهديدا كبيرا للاستقرار في حقبة ما بعد الحرب الباردة. ولم تكن الحاجة أكبر مما هي عليه لقيام الدول الأعضاء بانتهاج نهج جماعي في التصدي لهذه التحديات.

لقد مثلت الأحداث التي جرت خلال العام الماضي في يوغوسلافيا السابقة تحديا ضخما للمجتمع الدولي. وأيدت نيوزيلندا تأييدا كاملا الرد الحازم من جانب هذه المنظمة ومنظمة حلف شمال الأطلسي على عمليات القصف الإجرامي لسراييفو في أواخر آب/أغسطس. والجهود الدبلوماسية الجارية حاليا، بما في ذلك الاتفاق الدستوري البالغ الأهمية الذي أبرم يوم الثلاثاء الماضي، تفتح بعض الآفاق لإنهاء هذا الصراع المروع الذي انقضت عليه أربع سنوات تقريبا.

وقد استخف البعض بالإنجازات التي حققتها الأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة. غير أن هذا

يعتبر تغاضيا عن إنقاذ عشرات الألوف من الأرواح وتخفيف المعاناة بصورة كبيرة. ولهذا فإن نيوزيلندا، بالرغم من بعدها الجغرافي عن المنطقة، ما فتئت مستعدة لأن تضطلع بدورها. وأعتقد أن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة ستنال ذات يوم الاعتراف بالنجاحات التي حققتها حتى اليوم.

إن من السهل جدا التركيز على مشاكل الأمم المتحدة. فنحن نحتاج لأن نتذكر نجاحاتها أيضا. وتحضرني أمثلة كمبوديا وموزامبيق والسلفادور وهايتي وناميبيا وأنغولا والمساهمات من أجل السلم في أجزاء مختلفة من الشرق الأوسط على مر السنين. وحتى في الصومال، حيث كانت التسوية السياسية عصية المنال، تم التخفيف من المجاعة الجماعية بفضل جهود الأمم المتحدة.

فالأمم المتحدة نسيج وحدها. وهي مدعوة لمعالجة أكثر المشاكل استعصاء على الحل - تلك التي يصنفها الآخرون في خانة المشاكل "الصعبة جدا". وهي تعمل في ظل أدق أنواع الرقابة الفاحصة والعلنية من جانب الحكومات ووسائط الإعلام العالمية.

وتؤيد نيوزيلندا بقوة الخطوات العملية لتحسين إدارة شؤون حفظ السلام على نحو أفضل. وقدمنا، في الواقع، عددا إضافيا من الموظفين المتخصصين إلى إدارة عمليات حفظ السلام على نفقتنا. وساهمنا في تعزيز قدرة الأمانة العامة في مجال إزالة الألغام. وسنواصل الاضطلاع بهذه الالتزامات لأننا نعتقد أنها ضرورية جدا. كما انضممنا إلى ترتيبات الأمم المتحدة الاحتياطية في وقت سابق من هذا العام، ونأمل أن توفر محورا أوضح لحفظ السلام وتخطيطه.

وقد درسنا أيضا باهتمام توصية الأمين العام، الواردة في تقريره المعنون "ملحق لخطة للسلام"، ومؤداها أن الأمم المتحدة ينبغي أن تنظر في فكرة إنشاء قوة للوزع السريع. وأود أن أشيد بالعمل الرائد الذي سبق أن اضطلعت به كندا، وهولندا، والدانمرك وغيرها. وكانت مناقشاتي بالأمس مع وزراء من هذه البلدان وبلدان أخرى مبعث تشجيع لي. ويمكن بل وينبغي إحراز تقدم في هذا المجال.

في مثل هذا الوقت من العام الماضي خاطبت الجمعية العامة بشأن عدد من العناصر التي أعتبرها حاسمة بالنسبة لإدارة عمليات حفظ السلم. وتشمل هذه العناصر الأخذ بنظام مالي يكتب له الدوام، والمساءلة السياسية الشفافة، ووضوح الأهداف، ووضع نظام قانوني ذي مصداقية يضمن أمن موظفي الأمم المتحدة، وبطبيعة الحال، توافر الموارد كي يتسنى تحقيق الأهداف بسرعة وكفاءة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أرانيبار-كيروغا (بوليفيا).

لقد أحرز تقدم. وأسعدنا بوجه خاص أن نرى أن الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة قد فتحت للتوقيع أثناء دورة العام الماضي. وإننا نحث من لم يوقعوا عليها بعد، أن يبادروا إلى التوقيع وبسرعة. فنحن مدينون بذلك للآلاف الذين خدموا ويخدمون في عمليات الأمم المتحدة على نطاق العالم.

منذ عام تقريبا يجري العمل بإجراءات التشاور المحسنة بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات، والتي استهلتها الأرجنتين ونيوزيلندا. ولئن كان هذا من دواعي سرورنا، فما زال علينا أن نقطع شوطا طويلا. ومن واجب المساهمين بقوات في عمليات الأمم المتحدة أن يكفلوا عدم التراخي في تطبيق هذه الإجراءات.

ومن المؤسف مع ذلك أننا لا نملك، على ما يبدو، نظاما ماليا قادرا على الدوام. وأشعر بقلق بالغ لأن الوفود، على الرغم من جميع التحذيرات هنا في هذه الجمعية في العام الماضي، لم تحرز أي تقدم حقيقي في الفريق العامل الذي يعالج الأزمة المالية. والأمم المتحدة - هذه الأمم المتحدة - نفد ما لديها من نقد في منتصف آب/أغسطس. ومتأخرات الدول الأعضاء في الميزانية العادية وميزانيات حفظ السلام بلغت مستويات لم يسبق لها مثيل. وإنها لمأساة حقا أن تكون الأمم المتحدة، هيئتنا هذه، على حافة الإفلاس عشية احتفالنا بعيدها الخمسين.

وعند هذه النقطة الحاسمة من تاريخ الأمم المتحدة، نحتاج إلى الإرادة السياسية، لا الى مزيد من الكلمات؛ لأن "الكلام لا يسدد الديون" كما قال شكسبير. ونحن نحتاج إلى أفكار جديدة لا إلى اجترار التفاهات.

وقبل كل شيء، يجب على الأعضاء أن يدفعوا أنصبتهم في الوقت المحدد وبالكامل.

إننا نقف هنا عند مفترق الطرق. وفي تقييم ٥٠ سنة من عمر الأمم المتحدة نجد الكثير مما ينبغي تأمله. كانت هناك أوقات طيبة، وكانت هناك أوقات تعسة، ويجب ألا يغيب عن بالنا إصلاح المنظمة وإعادة تنشيطها. وأود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، ولجميع الأعضاء، التزام نيوزيلندا بالمساعدة على إعادة تشكيل المنظمة لجعلها المنظمة التي نحتاج إليها لكي تعمل من أجلنا جميعا ونحن ندخل القرن الحادي والعشرين.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية بوتسوانا، سعادة الأونرابل الفريق موميباتي ميرافهي.

السيد ميرافهي (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعرب عن خالص تهانئ وفد بلدي للرئيس على انتخابه لرئاسة هذه الدورة التاريخية للجمعية العامة. إن بوتسوانا والبرتغال تتمتعان على مر السنين بأفضل العلاقات. لذا، فمن دواعي سروري العظيم أن أؤكد له تأييد بوتسوانا له وتعاونها معه وهو يدير مداولات هذه الهيئة. واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بإشادة خاصة إلى سلفه، أخي وزميلي العزيز وزير خارجية كوت ديفوار، سعادة السيد أمارا إيسي، على الطريقة الماهرة التي أدار بها أعمال الدورة التاسعة والأربعين. لقد كانت رئاسته بالغة النجاح، رئاسة نفخر بها نحن الأفارقة.

كما نحيي أميننا العام الذي لا يعرف الكلل، سعادة السيد بطرس بطرس غالى، وفريقه من الموظفين المتفانين، على خدمتهم الخالصة للمجتمع الدولي في أصعب فترة من تاريخ منظمتنا. إن مثابرة الأمين العام على الهدف وجهوده الدؤوبة في البحث عن السلام تتبلور في تقريره الشامل، والحافز للفكر، عن أعمال المنظمة.

قبل خمسة عقود، ما كان لأحد أن يتنبأ، بأي درجة من اليقين، بمجرى الأحداث المقبل في أعقاب أكثر حرب عرفتها المعمورة تدميرا. ولهذا فقد كان عملا فذا ينم عن بصيرة ثاقبة ذلك الذي أقدم عليه الآباء المؤسسون لمنظمتنا، حينما تصوروا وأنشأوا، من أنقاض تلك الحرب المفجعة، منظمة عالمية كان لها مثل هذا الأثر العميق على إدارة العلاقات الدولية والدبلوماسية الدولية. وكون الميثاق لم يعدل إلا ثلاث مرات في غضون السنوات الخمسين من وجودها، يعتبر شهادة على بعد نظرهم ومهارتهم الدبلوماسية.

وقد أسر إنشاء الأمم المتحدة خيال الشعوب عبر القارات، ليس فقط لأن ميثاقها وعد بحماية الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، بل أيضا لأنه دافع عن حق البلدان والشعوب المستعمرة في تقرير المصير والاستقلال، في وقت كان ذلك يعتبر فيه متعارضا مع المصالح الوطنية للدول الاستعمارية. هذا فضلا عن أن المنظمة قطعت على نفسها التزاما بأن:

"[تدفع] بالرقي الاجتماعي قدما، وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح".

وهذه الدورة التاريخية للجمعية العامة تتيح لنا فرصة فريدة لتقييم ما أحرز من منجزات وتقدم في سبيل تحقيق المثل التي عبر عنها الآباء المؤسسون بصورة باهرة وجسورة في الميثاق. وقد آن أوان الاستبطان والتأمل والتفكير في عمل المنظمة، وحان وقت القيام بالإصلاحات اللازمة لتكييف المنظمة مع عالم متغير، ومع التحديات المقبلة.

ومن المؤسف أن التناحر العسكري والايديولوجي بين الشرق والغرب حد من دور الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين أثناء العقود الأربعة والنصف من وجودها. ومع أنه أمكن تجنيب العالم الدمار الذي كان يمكن أن تنزله به حرب عالمية ثالثة، فقد أودت الحرب الباردة بأرواح عديدة في صراعات إقليمية عبر القارات - كما في شبه الجزيرة الكورية وفي كمبوديا وأنغولا وإثيوبيا وموزامبيق وفييت نام والشرق الأوسط، على سبيل المثال لا الحصر. وفي البلدان المستعمرة، وفي أفريقيا بالتحديد، كان ينظر إلى النضال من أجل تقرير المصير والاستقلال الوطني من منظور التناحر بين الدول العظمى، مما أدى إلى حروب تحرير مريرة.

ومع ذلك، شهدت السنوات الخمس الماضية ميلاد عهد جديد، عهد أمل للأمم المتحدة، عهد يتسم بوجه عام بحسن النية والتعاون في العلاقات الدولية. وبعبارة أخرى، أقول إننا نحتفل بانقضاء ٥٠

عاما على وجود الأمم المتحدة في مناخ جديد من السلام والاستقرار النسبيين في العالم. ولهذا ينبغي لنا أن نلتزم بمقاصد ومبادئ الميثاق، وأن نعيد تكريس أنفسنا لها ونحن نرسم طريق المنظمة في السنوات الخمسين المقبلة.

إن وحدة وعزيمة الأمم المتحدة، وخاصة كما تعبر عنهما السهولة التي أصبح مجلس الأمن، في حقبة ما بعد الحرب الباردة، يتخذ بها القرارات التي تتصل بصون السلم والأمن الدوليين، قد عززتا على نحو جذري مقدرة الأمم المتحدة، الأمم المتحدة التي تحررت من أغلال المجابهة الإيديولوجية. وقد أحرز مجلس الأمن حقا نجاحات بارعة في صون السلم والأمن الدوليين في السنوات القليلة الماضية. لقد شهدنا نجاحات في كمبوديا وناميبيا وموزامبيق والسلفادور، وفي الآونة الأخيرة في هايتي. وفي هذا اليوم بالتحديد تم التوقيع في واشنطن العاصمة على اتفاق هام للغاية بين إسرائيل والفلسطينيين.

ولكن هذا المناخ الجديد للتعاون الدولي لا يخلو من المشاكل والنكسات. فالأحداث المأساوية في الصومال وسيراليون وليبريا لا تزال تشكل شوكة في جسد المجتمع الدولي ووصمة في ضميره. وإن الحروب القبلية المدمرة للطرفين في يوغوسلافيا السابقة وفي منطقة الأبخاز في جورجيا لا تزال مستعصية على الحل، والحروب الأهلية المروعة في أفغانستان وطاجيكستان مستمرة بلا هوادة. وتشهد هذه المشاكل على أن الأمور المتعلقة بالشؤون الدولية ليست كلها على ما يرام. ويتعين على الأمم المتحدة أن تكثف المبادرات الراهنة الهادفة إلى معالجة هذه الصراعات. ولا يمكن للمجتمع الدولي مطلقا أن ينعم بالسلام ما دامت الصراعات والحروب تفتك بجزء من كيانه.

وإذ نقترب من بداية الألفية المقبلة، فإن الأجيال التي استفادت من ٥٠ سنة من السلم النسبي، ٥٠ سنة من وجود الأمم المتحدة، تتحمل مسؤولية بناء الأسس لإقامة منظمة أفضل من أجل خدمة الأجيال المقبلة في السنوات الـ ٥٠ المقبلة وما بعدها. وينبغي لنا أن ننشئ نظاما جديدا للأمن الجماعي كي نستبدل بالأحادية والجري وراء المصالح الوطنية الضيقة من أجل تحقيق مزايا لا مسوغ لها، التعددية والمسؤولية المشتركة لمعالجة المشاكل الدولية. فلا يمكن لعمليات حفظ السلام المعقدة أن تنجح إلا بقيام تعاون متعدد الأطراف واتباع سياسات يمكن أن تؤتي ثمارا على المدى الطويل. ويجب جعل الجهود المتضافرة متماشية مع المعايير المتسقة لحسم المشاكل العالمية.

لقد حظيت مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية بالرواج في السنوات الأخيرة، ولأسباب وجيهة. إن الأمم المتحدة التي عرفناها قبل ٥٠ عاما تختلف بالتأكيد عن الأمم المتحدة التي نعرفها اليوم. فقد تعاظم عدد الدول الأعضاء على مر السنين، وجاءت معه بلدان ذات طابع وطني مختلف وخلفيات تاريخية متنوعة؛ ولا بد لعضوية مجلس الأمن أن تعبر عن هذا الواقع. وبعبارة أخرى، ينبغي لمجلس الأمن أن يعكس على نحو مكثف التنوع الثقافي والفلسفي الممثل في الجمعية العامة. وعلى كل حال فإن الديمقراطية تعبير عن العدد، وينبغي أن تكون الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، أفضل مدرسة لتعليم المبادئ الديمقراطية وممارستها.

ولكن علينا أن نتوخى الحذر الشديد في معالجة مسألة توسيع مجلس الأمن وإعادة تشكيله لكي لا نثير مشاكل جديدة في اندفاعنا لحل المشاكل القديمة. وينبغي لنا اتقاء بقاء مجلس الأمن أو تحوله إلى منتدى خاص لانتهاج سياسات الدول الغنية والقوية وتحقيق مصالحها الوطنية الاستراتيجية. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن نتجنب جعل مجلس الأمن مشروعا كبيرا تصعب قيادته، ينهار تحت وطأة وزنه. وينبغي لنا أن نحقق التوازن السليم بين التمثيل العادل والكفاءة والفعالية.

إن تقرير الأمين العام يبين بجلاء أن عمليات حفظ السلام باهظة التكاليف. فعلى مدى السنوات الخمس الماضية ازدادت ميزانية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من حوالي ٦٠٠ مليون دولار في السنة إلى إسقاط مذهل قدره ٣,٦ بليون دولار بحلول نهاية هذا العام. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تأمل في مواصلة هذا النوع من التصاعد في الميزانية.

ويجب إيلاء اهتمام أكبر للاجراءات الوقائية. وهنا نتفق بالكامل مع الأمين العام عندما ذكر في "ملحق لخطة للسلام":

"من الواضح أن من الأفضل منع وقوع المنازعات عن طريق الإنذار المبكر والدبلوماسية الهادئة، وعن طريق الوزع الوقائي". (A/5060، الفقرة ٢٦)

فمن اللازم اتباع نهج متعدد الأوجه لتطوير قدرات، بما في ذلك الموارد البشرية والمادية الكبيرة، تتيح للمنظمات الإقليمية أن تتحرى حالات الصراع المحتملة وتحول دون اندلاعها.

وفي هذا السياق، تم إنشاء آلية منظمة الوحدة الافريقية المخصصة لاتقاء الصراعات وادارتها وفضها ردا على العديد من التحديات التي تواجه القارة الأفريقية في ميدان حفظ السلام. وهي تعبير عن استعداد افريقيا لاتخاذ تدابير فعّالة ترمي إلى حسم الصراعات داخل القارة. ونحن نرحب بدعم الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والأفراد الذين قدموا بسخاء موارد لآلية منظمة الوحدة الافريقية ونحث المجتمع الدولي على تقديم إسهامات مماثلة.

ونرحب أيضا بالنتائج التي توصلت إليها سلسلة المؤتمرات المتصلة باتقاء الصراعات وحفظ السلام في افريقيا المعقودة تحت رعاية الحكومة البريطانية، والتي عقد آخرها في غابوروني، عاصمة بلادي، في يومي ٧ و ٨ آب/اغسطس ١٩٩٥. وإن بوتسوانا على اقتناع بأن التدريب والتخطيط والإعداد، ووجود نظام فعّال للإنذار المبكر والدعم السوقي، أمور أساسية لتنمية قدرة منظمة الوحدة الفريقية على التنبؤ بالصراعات ونزع فتيلها، في حال اندلاعها، والقيام بعمليات حفظ السلام. وإن الدعم المالي من جانب المجتمع الدولي أمر ضروري لجعل البلدان الأفريقية قادرة على حفظ السلام.

وينبغي إرساء الأمم المتحدة، بشكل عام، على أساس مالي وطيد إذا أريد لها أن تضطلع بفعالية بالمهام العملاقة التي يواجهها العالم اليوم، بما في ذلك تقديم المساعدة إلى الترتيبات الإقليمية العاملة في مجال اتقاء الصراع وحفظ السلام. وإن مسألة الأزمة المالية الطارئة التي كثيرا ما تجد الأمم المتحدة نفسها تعاني منها بسبب عدم وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة، لا ينبغي لنا أن نتركها تتأزم حتى القرن المقبل. ويبدو منطقيا، بالنسبة لبوتسوانا على الأقل، أنه ينبغي أن تقترن المقررات والقرارات التي نتخذها بوصفنا دولا أعضاء، والتي تترتب عليها آثار مالية، بالالتزام بالتسديد الفوري للمساهمات المنتظمة لمختلف ميزانيات المنظمة وبرامجها وصناديقها. وبغير ذلك لا معنى لاتخاذ هذه المقررات والقرارات. وكما ذكرنا من قبل، فإن الموارد اللازمة لعمليات حفظ السلام وحدها هي بحيث يلزم أن تدفع كل دولة عضو أنصبتها إذا كنا ننتظر بشكل جاد نتائج من هذه المنظمة.

ولا يمكننا أن نتحدث عن صون السلم والأمن الدوليين دون الإشارة إلى انتشار الأسلحة النووية، لأن الأسلحة النووية، من بين جميع أسلحة الدمار الشامل، تشكل أكبر خطر على السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، فإن بوتسوانا راضية عن نتيجة مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها. فالدول الأطراف لم تتفق على تمديد الاتفاقية لأجل غير مسمى فحسب بل اعتمدت أيضا المبادئ والأهداف الخاصة بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي والتزمت بتعزيز عملية استعراض المعاهدة. ولكننا نشعر بخيبة الأمل لأن بعض الدول النووية استأنفت التجارب عقب اختتام المؤتمر مباشرة.

وتعهدت الدول الأطراف أيضا باستكمال المفاوضات، في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٦، بشأن إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ملزمة قانونا وقابلة للتحقق دوليا وبشكل فعّال. ويقع العبء الآن على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية للوفاء بالتزاماتها. ويعتقد وفدي اعتقادا راسخا أن السبيل الوحيد لحماية العالم من آفة الأسلحة النووية يمر عبر إزالتها الكاملة.

إن الإسهام الذي قدمته الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في ميدان الصحة، ولا سيما في البلدان النامية، يثير الإعجاب الشديد. فقد تم القضاء في معظم أجزاء العالم على الأمراض الفتاكة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر شلل الأطفال، والسل، والجدري، والملاريا، والعمى النهري. وتتجلى الفائدة الواضحة الأخرى لعمل الأمم المتحدة في مجال التنمية في نقل التكنولوجيا، وخاصة إلى البلدان النامية، مما أدى إلى تحسين النظافة والتعليم وتنمية الموارد البشرية وإنتاج الأغذية وتخزينها.

في الوقت الحاضر تنفق الأمم المتحدة ملايين الدولارات على الأبحاث والنفقات ذات الصلة بوباء الإيدز، ذلك الوباء الذي يهدد بقاء البشرية ذاته ويشكل تهديدا خطيرا للتنمية الاقتصادية للعديد من الأمم. ويحدونا وطيد الأمل أن يتوصل العالم قريبا إلى علاج ينقذ البشرية من ويلات هذا الوباء.

ومما يبعث على قلقنا أن الموارد المتاحة لبعض الوكالات المتخصصة في السنوات الأخيرة آخذة في النقصان. ويؤثر هذا تأثيرا سلبيا على إسهامها في التنمية الاقتصادية في البلدان النامية. ويتضح من تقرير الأمين العام أن الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدأت تتناقص منذ عام ١٩٩٢، وأدى هذا إلى تخفيض أرقام التخطيط الإرشادية الوطنية عن مستوياتها الأصلية بنسبة ٣٠ في المائة. والواقع أن هذا اتجاه مؤسف بالنسبة للبلدان النامية، بالنظر إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الوكالة المنوطة بها مسؤولية تمويل وتنسيق المساعدة التقنية والإنمائية. ومهما أكدنا لا يمكن أن نؤكد بما فيه الكفاية على الأثر السلبي لهذا الاتجاه في تنفيذ مشاريع وبرامج التنمية في البلدان النامية.

ولا بد للحوار الجاري حاليا بشأن إصلاح الأمم المتحدة أن يولي الاهتمام الواجب للدور الهام الذي تضطلع به هذه الوكالات والبرامج في تعزيز المستويات المعيشية للشعوب في البلدان النامية. ولا ينبغي أن يتم تخفيض النفقات الإدارية لهذه المنظمات وترشيد عملياتها على حساب قدرتها على إنتاج السلع والخدمات أو على حساب نوعية انتاجها. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مجددا على القرار الذي اتخذه وزراء الصناعة الأفارقة في غابوروني، بوتسوانا، في ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥، ودعوا فيه المجتمع الدولي، وخاصة البلدان المتقدمة النمو، إلى دعم دوام وتعزيز منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لتمكينها من مواصلة الاشتراك بفعالية في تصنيع افريقيا.

لقد شهدت السنوات الخمس الماضية تطورات كبيرة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي. وبذل المجتمع الدولي جهودا كبيرة في معالجة القضايا ذات الاهتمام الدولي في هذين المجالين. ومن الأمثلة الواضحة في هذا الصدد، الانعقاد الناجح لمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ومؤخرا المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. ولئن كان عقد هذه المؤتمرات يستأهل الثناء في ذاته، لا ينبغي للمجتمع الدولي أن يكتفي بمجرد مؤتمرات القمة بل ينبغي أن يعمل جاهدا من أجل اعتماد إعلانات وخطط عمل واقعية وقابلة للتنفيذ. وقبل كل شيء يجب أن يكون هناك التزام حقيقي بتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ هذه الاعلانات وخطط العمل.

لقد انقضت الآن أربع سنوات على اعتماد الجمعية العامة، اعترافا بالحالة الاجتماعية والاقتصادية الصعبة السائدة في افريقيا، برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا. وقد خلص المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في الجزء الرفيع المستوى من اجتماعاته في جنيف في الفترة من ٢ إلى ٦ تموز/يوليه هذا العام، إلى أن التقدم في تنفيذ البرنامج الجديد بطيء وغير كاف، وأكد من جديد على أن النجاح يعتمد على الدعم الكامل للمجتمع الدولي. ومن الواضح أنه في حين تقع المسؤولية الرئيسية عن التنمية الاقتصادية في افريقيا على الحكومات والشعوب الافريقية ذاتها، لا تزال هناك حاجة ماسة لدعم المجتمع الدولي.

وأحد المجالات ذات الأولوية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في افريقيا في التسعينات التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي. وفي هذا الصدد، فإننا في الجنوب الافريقي نبذل جهودا لكفالة التنمية عن طريق التعاون الإقليمي. وتعكف منظمة مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الفريقي، بعد عشر سنوات من إنعاش وتطوير البنية الأساسية، على زيادة التعاون والتكامل بما يحقق، في جملة أمور، حرية حركة السلع الأساسية ورأس المال والخدمات والناس. ومن الأحداث الهامة التي وقعت مؤخرا في بناء المنظمة انضمام جمهورية موريشيوس إليها في مؤتمر قمة المنظمة الذي عقد في آب/أغسطس ١٩٩٥ في جوهانسبرغ، جنوب افريقيا، وبذلك أصبح عدد أعضاء المنظمة ١٢. ونحن ندرك أننا أخذنا على عاتقنا مهمة صعبة كمنطقة، لكن لا بديل لسبيل الاعتماد الذاتي الجماعي هذا، حتى تتمكن منطقتنا من البقاء في ظل البيئة الاقتصادية الدولية التنافسية الحالية. لذلك ندعو المجتمع الدولي أن يواصل دعمه للمنظمة وبرنامج عملها.

وختاما، أود أن أؤكد أن هذه الدورة التاريخية للجمعية العامة تتيح لنا فرصة تقييم منجزاتنا واستعراض عبر الماضي ورسم طريق مستقبل منظمتنا. وأحد العناصر الهامة في عملية مراجعة النفس والتفكير في عمل الأمم المتحدة ينبغي أن يتمثل في تحسين الوعي الجماهيري للأمم المتحدة وبناء قاعدة أوسع والتدليل على أن الحاجة للمنظمة ستستمر في السنوات القادمة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة في هذه الجلسة.

يرغب بضعة ممثلين الإدلاء ببيانات ممارسة لحق الرد؛ وسوف أعطيهم الكلمة.

وقبل أن أفعل هذا، اسمحوا لي أن أذكر الأعضاء بأن الكلمات التي تلقى ممارسة لحق الرد، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، محددة بعشر دقائق للكلمة الأولى و ٥ دقائق للكلمة الثانية وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد غومرسال (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لعل أعضاء الجمعية العامة يعلمون أن الحكومة البريطانية تعمل عن كثب مع حكومة ايرلندا من أجل النهوض بعملية السلم في ايرلندا الشمالية. وأود أن أوضح باختصار موقف الحكومة البريطانية بشأن جانب من جوانب المفاوضات أشار إليه وزير خارجية ايرلندا في ملاحظاته بالأمس وعلى وجه التحديد سحب الأسلحة من أطراف الحوار.

وإن الحكومتين البريطانية والايرلندية تتشاطران هدف العمل على إجراء محادثات باشتراك جميع الأطراف في ايرلندا الشمالية، باعتبار ذلك أساسا لتسوية سياسية دائمة. وفي الاعلان المشترك الصادر بتاريخ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، أكدت الحكومتان على أن

"للأطراف المفوضة تفويضا ديمقراطيا، التي تتعهد بالتزام الأساليب السلمية وحدها، والتي تدلل على التزامها بالعملية الديمقراطية، أن تشترك اشتراكا كاملا في شؤون الحكم الديمقراطي وأن تنضم إلى الحوار في الوقت المناسب".

وقال وزير خارجية ايرلندا في خطاب ألقاه أمام البرلمان الايرلندي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣:

"أثيرت أسئلة حول كيفية تقرير وقف العنف بصفة دائمة. ونحن نتكلم عن تسليم الأسلحة ونصر على ألا يكون ذلك مجرد وقف مؤقت للعنف بغرض تبين ما تقدمه العملية السياسية. وليس هناك مجال للشك في عزم كلا الحكومتين في هذا المجال".

ويوضح هذان البيانان وجهة نظر حكومتي من هذه القضية. ونرى على وجه التحديد أنه ينبغي أن يكون هناك نوع من السحب الحقيقي للأسلحة باعتبار ذلك تدبيرا ملموسا من تدابير بناء الثقة وأن نعطي إشارة البدء بالعملية.

السيد كيم شانغ غوك (جمهورية كوريا الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأتكلم ممارسة لحق الرد على ما قاله وزير خارجية كوريا الجنوبية هذا الصباح.

نعرف بعض الشيء عن هذا السيد المحترم ممثل سول. بيد أننا شعرنا بالدهشة هذا الصباح بمدى صفاقته وجهله بشؤون السياسة. فظنا منه أن الناس في العالم أجمع لا يعرفون مجريات الأمور في شبه الجزيرة الكورية، حاول أن يرجمنا بالطين ويضلل الرأي العام العالمي.

ومن البيان الذي أدلى به اليوم، يسعنا أن نرى بوضوح التلون الحقيقي الذي يتصف به سياسي من بلد استعماري. وسأقوم بدحض ما قاله عنا نقطة نقطة.

أولا، نحن نرفض ادعاءاته المتعلقة بمسائل حقوق الإنسان في بلدنا. فالمشكلة تكمن في سلطات كوريا الجنوبية. ونعتقد بأن السيد مانديلا، وهو الآن رئيس جنوب افريقيا، كان الشخص الذي قضى أطول مدة في السجن؛ ولكن ما زال هناك في كوريا الجنوبية عشرات السجناء الذين قضوا ما يزيد على ٤٠ عاما في السجن لأنهم رفضوا تغيير رأيهم.

ولقد تكلم السيد غونغ عن الأسر المفترقة وعن انفتاح مجتمعنا. وهاتان بالضبط مسألتان أردنا أن

نسأل سلطات كوريا الجنوبية عنهما. هذه السلطات التي تطبق قانون الأمن القومي على الشعب بغية كبت تطلعاته الغيورة إلى إعادة توحيد البلد. وقانون الأمن القومي يمنع شعب كوريا الجنوبية من الالتقاء بمواطنيهم من الشمال، وتبادل الرسائل معهم، وحتى الاتصال بالهاتف مع الشعب في الشمال.

وكوريا الجنوبية هي البلد الوحيد في العالم الذي يمنع الشعب بحكم القانون من الالتقاء وتبادل الرسائل والاتصالات الهاتفية. والذين يخالفون القانون يوضعون في السجن. وقبل شهر واحد فقط اعتقل حكام كوريا الجنوبية السيدة باكيونغ غيل، البالغة من العمر ٧٠ عاما وهي زوجة القس موني كوان، وسجنوها بتهمة ارتكابها طبقا لقانون الأمن القومي جناية زيارة بيونغيانغ.

وبنى حكام كوريا الجنوبية جدارا خرسانيا على امتداد خط الترسيم العسكري لمنع المرور بين الشمال والجنوب. وفي ظل هذه الظروف من المتعذر أن يتصور أنه يمكن للأسر المفترقة أن تلتقي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لمناشدة المجتمع العالمي أن يمارس تأثيره على سلطات كوريا الجنوبية بغية إلغاء قانون الأمن القومي اللاإنساني واللاأخلاقي، وهدم الجدار الخرساني حتى يتسنى للأسر المفترقة أن تلتقي.

أما فيما يتعلق بالمسألة النووية، فقد بدأت مع الولايات المتحدة. إن سلطات كوريا الجنوبية ارتكبت جريمة بطلبها مظلة نووية من قوى خارجية. والمشكلة هنا هي أنه ليس لكوريا الجنوبية أن تبدي رأيها على الاطلاق في المسألة النووية. فجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة لديهما السلطة لحل هذه المشكلة. وقد اتفقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة بالفعل على تسوية هذه المسألة. وبالتالي، لا شأن لسلطات كوريا الجنوبية سوى أن تجلس وترى ما نفعله.

ولقد وقعت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة اتفاق الهدنة. أما كوريا الجنوبية فعارضت اتفاق الهدنة. وآلية الهدنة لا تعمل اليوم، إذ عمدت الولايات المتحدة بصورة منتظمة على تدميرها، وهي لا تعمل الآن إلا بوصفها تغطية للاحتلال الأجنبي لكوريا الجنوبية. وفي ظل هذه الظروف، نقترح على الولايات المتحدة أن تجري محادثات من أجل وضع آلية سلام جديدة. وكوريا الجنوبية لا دخل لها لأنها ليست طرفا حقيقيا في اتفاق الهدنة. ولو كانت كوريا الجنوبية مهتمة حقا بالسلام على شبه الجزيرة الكورية، فالأجدر بها أن تصمت وتراقب ما يجري بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة.

وفيما يتعلق بالمحادثات بين الشمال والجنوب. كيف يسعنا أن نفكر في الجلوس إلى الطاولة مع أولئك الذين بذلوا قصارى جهدهم، حتى خلال هذه الدورة، من أجل الافتراء على الشريك في الحوار؟ فإذا كانت سلطات كوريا الجنوبية تريد حقا أن تجري محادثات معنا، وجب عليهم أن يبدأوا بتقديم الاعتذار للأمة على أعمالهم اللاأخلاقية في السنة الماضية، عندما كان الشعب في الشمال يعيش فترة حزن لوفاة قائدهم الأبوي، الرئيس كيم إيل سونغ، أو على الأقل إظهار الإخلاص بإلغاء قانون الأمن القومي وهدم الجدار الخرساني.

السيد غوسو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد طرحت عدة وفود مرة أخرى اليوم مسألة التجارب النووية. وبذل بعضها جهدا من أجل وزن كلماته بدقة، بيد أن وفودا أخرى لم تبذل الجهد نفسه.

إن وفد فرنسا يود أن يؤكد مرة أخرى على أن الأحكام التي تطلق بهذه الطريقة ليست تقييما موضوعيا للحقائق. واسمحوا لي بأن أذكر بأن قرار فرنسا المتعلق بالبرنامج الحالي يجب أن يُرى على حقيقته. فعدد التجارب يقتصر على ثمان كحد أقصى وستنجز قبل نهاية أيار/مايو ١٩٩٦.

ويبقى هدفنا متمثلا في التوصل في العام المقبل إلى إبرام معاهدة مفيدة تتعلق بالحظر، معاهدة تحظر جميع تجارب الأسلحة النووية وجميع التفجيرات النووية الأخرى. وفي هذا الصدد، لا يسعنا إلا أن نرحب بأن عدة وفود أعربت عن الموافقة على الهدف الأساسي وعلى التزام بلدي بهذا الخيار - وهو البلد الأول الذي تعهد بهذا الالتزام.

واسمحوا لي أن أكرر أن برنامج إنهاء تجاربنا لا يعرض البيئة للخطر حسبما بينه بوضوح عدة علماء بارزين. فالبرنامج مطابق للقانون وللالتزامات التي تعهدت بها فرنسا - حيث أن منتهى التقييد لا يعني المنع.

وأخيرا، يسمح هذا البرنامج لفرنسا بأن تدافع عن أكثر الخيارات مبعثا للرضا وأكثرها صرامة فيما يتعلق بنطاق معاهدة حظر التجارب.

وأود أيضا أن أذكر بأن أحد أعضاء الحكومة الفرنسية أجرى مؤخرا محادثات صريحة وإيجابية مع ممثلين عن محفل جنوب المحيط الهادئ. وأكد لهم عزم فرنسا على الإبقاء على تعاونها مع الدول الأعضاء في المحفل وتطويره.

السيد غيلين (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لقد أشار السيد غالو ليورو، وزير خارجية إكوادور، في البيان الذي أدلى به أمام الجمعية العامة بعد ظهر اليوم، إلى أحداث جرت بين بلدينا في بداية العام، وإلى استمرار الخلافات في العلاقات الثنائية بيننا. وفي هذا الصدد، يود وفد بيرو أن يتناول النقاط التالية.

لم يوضح وزير خارجية إكوادور في بيانه أن بروتوكول السلام والصداقة والحدود الذي وقعته بيرو وإكوادور يوم ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٤٢ هو المعاهدة الدولية التي أرست الحدود النهائية بين بلدينا، وبأن قرار التحكيم الذي أصدره الكابتن براس دياس دي أغوبيار من البرازيل يوم ١٥ تموز/يوليه ١٩٤٥ قد حل الخلافات بشأن ترسيم الحدود التي كانت قد رسمت بالفعل.

وتنفي بيرو وجود مشكلة مع إكوادور تتعلق بالأرض، لأنه وفقا للقانون الدولي أرسى بروتوكول ريو ديو جانيرو لعام ١٩٤٢ حدودا معترفا بها دوليا، مع التزام أربع دول هي الأرجنتين والبرازيل وشيلي والولايات المتحدة الأمريكية بضمانها.

يجب التمييز بوضوح بين الحد، وهو في هذه الحالة قد سبق وضعه والاعتراف به دوليا. وبين ترسيمه الذي هو تنفيذه على الأرض. وتسلم بيرو بأن بعض أجزاء الحدود المشتركة لم يجر ترسيمها بعد، وإجراء هذا الترسيم هو الغرض الأساسي من النقطة ٦ من إعلان باز دي إيتامارتي الصادر في شباط/فبراير من هذا العام.

وقد أبلغت بيرو في حينه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة نشوب نزاع مسلح غير متوقع في كانون الثاني/يناير من هذا العام. ونحن مصممون الآن على حسم الخلافات القائمة بيننا وبين إكوادور في الإطار القانوني الذي قرر حدودنا.

السيد ليورو فرانكو (إكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن مجرد وجود بروتوكول ريو دي جانيرو، بغض النظر عن أهميته، يعني أن ثمة حيزا شاسعا في حاجة إلى ترسيم، هو حيز خط تقسيم المياه في منطقة سنتياغو زامورا غير الموجودة أصلا من الناحية الجغرافية؛ ولذا لا يوجد حل لهذه المشكلة. وقد صدر قرار المحكم دياس دي أغوبيار في عام ١٩٤٥ قبل ظهور هذه المشكلة في عام ١٩٤٧ ولذلك تبقى هذه المشكلة معلقة. وقد أشرنا إلى ممثلي البلدان الضامنة بسبب مشاركتهم في اللقاءات الأخيرة التي ساعدت بفعالية في تخفيف حدة هذا النزاع.

ولهذا السبب ذاته لا يسعنا إلا أن نكرر ما قلته في كلمتي السابقة، من أنه، إن كانت هناك خلافات خطيرة بين البلدين فهي خلافات موجودة بالفعل وستظل قائمة وفقا للنقطة ٦ من إعلان إيتامارتي.

السيد كيو يونغ لي (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ترددت كثيرا قبل أن أختار التدخل، وذلك بسبب التشويهات الواردة في البيان الذي ألقي عن جمهورية كوريا والادعاءات الموجهة ضدها. وإذا كنت أستطيع صرف النظر عن كلمة الممثل المعني فإنني لا أرى مندوحة عن توضيح ما يلي لفائدة الممثلين المجتمعين في هذه القاعة.

فبالنسبة للمسألة النووية يود وفدي استرعاء انتباه الممثل إلى أن الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية اعتمدت في يوم الجمعة ٢٢ أيلول/سبتمبر، في فيينا، قرارا آخر بموافقة ٧٤ عضوا مقابل لا شيء، بشأن عدم امتثال كوريا الشمالية لاتفاق الضمانات الذي أقرته الوكالة. ونحن نرجو مخلصين أن تتمسك كوريا الشمالية بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار

الأسلحة النووية وفي إطار اتفاق الضمانات الذي أبرمته مع الوكالة.

وفي الوقت نفسه يحث وفدي كوريا الشمالية مجددا على أن تبادر إلى عقد حوار مع الجنوب من أجل تنفيذ الاعلان المشترك بشأن خلو شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بدون إبطاء.

وقد كانت حماية حقوق الإنسان ولا تزال على رأس الأولويات في جدول أعمال حكومتي. فمنذ قيام الحكومة المدنية في عام ١٩٩٣ بوجه خاص اتخذ عدد من تدابير الاصلاح لتعزيز حقوق الإنسان في بلدي. وسجل حماية وتحسين حقوق الإنسان في جمهورية كوريا معزز بالأدلة الوافية في كثير من التقارير والدراسات ومنها ما أعدته المنظمات الرئيسية لحراسة حقوق الإنسان في أنحاء المعمورة، وهو ظاهر أيضا في استمرار عضويتنا في لجنة حقوق الإنسان.

ولذلك فإن سعي كوريا الشمالية إلى تشويه سمعة كوريا الطيبة في ميدان حقوق الإنسان لا يمكن إلا أن يكون موضع سخرية المجتمع الدولي. وأنا أعتقد أن وفد كوريا الشمالية اختار الموضوع الخطأ في التوقيت الخطأ وفي المكان الخطأ لأن الأمم المتحدة محفل يسهل فيه اكتشاف الزيف وتشويه الحقائق. وقد زار كثير من الممثلين بلدي ورأوا بأعينهم كيف ازدهرت الديمقراطية بالكامل هناك.

ويود وفدي اغتنام هذه الفرصة للاستشهاد بإيجاز بتقرير منظمة العفو الدولية في حزيران/يونيه ١٩٩٤ بشأن أوضاع المسجونين السياسيين في كوريا الشمالية. ومن الحقائق المقلقة في التقرير الكشف عن أسماء عدد كبير من المسجونين السياسيين الذين يوضعون في مراكز الاعتقال في طول البلد وعرضه. ومن المعتقد أن هناك آلافا من المسجونين محتجزون في العديد من معسكرات الاعتقال في جميع أنحاء كوريا الشمالية وأن أكثر من ٤٣٠ شخصا من الكوريين الجنوبيين أخذوا رغما عنهم إلى الشمال منذ نهاية الحرب الكورية.

ووفقا لتقرير سنوي عن حقوق الانسان صادر من منظمة موثوقة،

"يخضع النظام في كوريا الشمالية مواطنيه "لمراقبة" صارمة ويضع تصنيفات أمنية لكل فرد تحدد فرص حصوله على العمل ودخول المدارس والمرافق الطبية، وبعض المتاجر فضلا عن قبوله بحزب العمل الكوري. ولا يسمح النظام بوجود أي صحافة أو رابطات مستقلة ولا يصل إلى الجمهور إلا القليل من المعلومات الخارجية، اللهم إلا ما توافق عليه الحكومة وتبثه".

ومن الأدلة الأخرى المذهلة على الأوضاع المؤسفة لحقوق الإنسان في كوريا الشمالية أن عدد الفارين إلى بلدي من مخيمات قطع الأخشاب المقامة في سيبريا والتابعة لكوريا الشمالية على مدار عام واحد قد بلغ قرابة الستين. فإذا كانت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حقيقة كما تدعي:

"دولة تحترم فيها حقوق الإنسان وتحظى بالضمان الأكيد"،

فإن وفدي يحثها على أن تفتح مجتمعها وتسمح للمجتمع الدولي بأن يرى رأي العين الحالة الراهنة لحالة حقوق الإنسان بها. وفضلا عن هذا نحن نطلب أن يسمح على الأقل للمحتجزين وللأفراد الذين فصلوا عن أسرهم بالاتصال بذويهم وأحبائهم.

وأخيرا أغض الطرف عن كل بيانات كوريا الشمالية الأخرى لأننا نعلم جميعا أن جمهورية كوريا، بصرف النظر عن الحجج غير المعقولة التي يسوقونها وعن أي محاولات أخرى يبذلونها لتضليل المجتمع الدولي، قد نجحت في تحولها الديمقراطي وازدهارها الاقتصادي وهذا أمر يمكن أن يعتز به الشعب الكوري بأسره.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الأسبانية) أعطي الكلمة للمرة الثانية لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وأذكر بأن هناك مدة قصوى قدرها خمس دقائق لهذه البيانات.

السيد كيم تشانغ غوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدو لي مرة أخرى أن ممثل كوريا الجنوبية على جهل تام بالمسائل في شبه جزيرة كوريا. وأنصحه بأن يدرس بعناية وبعمق فائقين الإطار المتفق عليه بين

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، لأنه لا يمكن تبرير أي حسم للمسألة النووية الكورية إن لم يضعه هذا الأطار المتفق عليه موضع التطبيق.

ثانيا، قبل شهر واحد فقط أفرج في كوريا الجنوبية عن سجين أمضى مدة طويلة بالسجن. لقد أمضى بالسجن ٤٣ عاما. وأنا أشعر ببالغ الدهشة أيضا لأن ممثل كوريا الجنوبية لم يكن فخورا بقانون الأمن الوطني في بلده. ولم يذكر على الإطلاق قانون الأمن الوطني أو ما يعنيه حقا بالنسبة للشعب الكوري.

ونود أيضا أن نسأل ممثل كوريا الجنوبية عن ملاحظاته التي أدلى بها الآن عن منظمة العفو الدولية. من أعطى البيانات لمنظمة العفو الدولية لكى تفترى على بلدنا؟ إنها سلطات كوريا الجنوبية.

ولهذا نرفض كل الادعاءات التي ساقها ممثل كوريا الجنوبية. وأنصحه مرة أخرى بأن يلم بصورة أفضل بالوضع في بلده وبالمعنى الحقيقي لقانون الأمن الوطني بالنسبة لأمتنا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أعطي الكلمة الآن للمرة الثانية لممثل بيرو.

السيد غويلين (بيرو) (ترجمة شفوية عن الأسبانية) سأتوخى الإيجاز الشديد في هذه المرحلة من المناقشة.

من المهم أن أوضح للجمعية العامة ما يلي:

إن الاتفاقات التي قد توجد بشأن ترسيم الحدود بين بيرو واكوادور كانت قد عرضت في حينه على تحكيم قبله البلدان. وقد تم التحكيم في إطار المعاهدة التي ضمنتها أربعة بلدان: الأرجنتين والبرازيل وشيلي والولايات المتحدة، وقبل الطرفان التحكيم.

وظلت إكوادور تتبع ترسيم الحدود، كما تعينت، لمدة طويلة من الزمن، بل مع ذكر التحكيم الذي أشرت إليه.

وترى بيرو أنه من المهم الاعتراف بأن بروتوكول ريو دى جانيرو لعام ١٩٤٢، وكذلك التحكيم الذي ذكرته، يمثلان جزءا لا يتجزأ من القانون الدولي الملزم.

وبيرو ملتزمة التزاما صارما، وفقا للفقرة ٦ من إعلان إيتامارتي للسلام الصادر في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، بالاستمرار في محاولة إيجاد حل نهائي في ضوء الصكوك الدولية التي وافق عليها الطرفان والمعترف بها دوليا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أعطي الكلمة الآن، للمرة الثانية، لوزير خارجية اكوادور.

السيد ليورو فرانكو (إكوادور) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): من الواضح أن ما قاله الآن ممثل بيرو يشير إلى حالة صدر فيها حكم عام ١٩٤٥. ولكنه من الجلي، وفقا لخريطة أعدتها إدارة رسم الخرائط من الجو بالولايات المتحدة للجنة في ذلك الوقت، عدم وجود عنصر جغرافي يفصل بين مياه نهري سانتياغو وزامورا.

ولم يظهر ذلك بالفعل إلا عام ١٩٤٧، ولهذا فإنه من غير الممكن أن يكون قد تم حسمه بحكم يرجع تاريخه

إلى عـــام ١٩٤٥. لقد دعت أحداث عام ١٩٤٧ حكومة إكـــوادور إلى أن تطلب من البلدان الضامنة للبروتوكول أن تدعو بيرو لإجراء بحث مشترك بغية إزالة الشكوك التي تكتنف الوضع الجغرافي. ووجهت الدعوة مرة أخرى عام ١٩٥٦، إلا أن بيرو رفضتها في ذلك الحين ولم تقبلها حتى الآن.

ويرد في الفقرة ٦ من إعلان إيتامارتي للسلام ذكر "أمور لم تحل"، يتعلق بعضها بترسيم الحدود، ويشير البعض الآخر إلـــى تحديـــد الحدود وما من شك على الإطلاق حول هذه المسائل.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أعطي الكلمة للمرة الثانية لممثل جمهورية كوريا.

السيد لي كيو هيونغ (جمهوريـــة كوريـــا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مع عميق الأسف أتكلم مرة أخرى ردا على بيان آخر غير معقـــول مـــن جانب وفد كوريا الشمالية.

وسأدلـــي بملاحظـــات موجـزة بشأن قانون الأمن القومي.

إن موقف حكومـة بلدي فيمـا يتعلق بقانون الأمن القومي قد شرح بالكامل مرات عديدة، بما في ذلك في لجنة حقوق الإنسان في جنيف.

والحالـــة فـي شبـه الجزيـرة الكوريـة ما زالت آخر مخلفـــات الحـــرب البـــاردة، وهـــي تتطلب منا الحساسية والصبر. وعلى الرغم من أن الشعب الكوري يرغب في تحسين الحالـــة السياسية بغية أن تصبح بعض أحكام القانون غير ضروريـــة، فقد جرى التوصل إلى توافق وطني في الآراء للحـفاظ على القانون لدعم السلام والحريـــة والديمقراطيـــة وحقوق الإنسان في بلدنا.

وسيلغى قانون الأمن القومي بمجرد نبذ كوريا الشمالية لسياستها العدوانية.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٥.